القضية الاولى

علاقة التعليم العام بالخاص

فى ضوء المتغيرات المعاصرة

مقدمة :

تتم فى الآونة الأخيرة مراجعة شاملة فى مصر لدور الدولة فى كافة المجالات وما زالت هناك دراسات واتجاهات نحو قضايا التحول، ومن بين هذه القضايا المجالات الخدمية وضرورة أن تقلص الدولة دورها فيها، ومن هذه الخدمات التعليم والصحة والتعليم كمجال لنشاط الدولة تضخم بشكل كبير فى العقود الخمسة الماضية، وأصبح مجرد التفكير فى إجراء تعديل، أو إصلاح فيه يتطلب حذرا شديدا وخطوات متأنية حتى لا يصطدم التغيير أو التطور بقاعدة المتعاملين الضخمة من الجماهير التى تمثل غالبية المواطنين.

وفى ضوء التحولات الاقتصادية الجارية وقياسا على السياسات المعلنة للخصخصة يستمر التعليم . كنشاط . تابعا للدولة ملكية وادارة (٢١- ٣٠).

وقد حدث تغير ملحوظ خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة فى معظم الدول حيث تغيرت الأهداف التعليمية وأصبحت تركز على السوق بعد أن كانت تركز على نوعية الحياة وعلى المجتمع، كما تحولت المناهج التى تدور حول المتعلم إلى المناهج التى تدور حول الاقتصاد، وعند صياغة التخطيط تم استبدال المثل المعروفة مثل العدالة الاجتماعية بمفاهيم أخرى مثل المنافسة والجودة والانتاجية ، وفى ظل تلك الظروف تم التخلى تدريجيا ببطء عن دور الدولة وبدأت العديد من الدول فى تبنى سياسات تتجاوز فكرة العدالة ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وبدأت هذه الدول تركز على مفاهيم الكفاءة الاقتصادية (٣٠ ـ ٤٤٥ : ٤٦٣).

وفى ظل السباق أخذت الدعوات إلى خصخصة التعليم تتزايد ، كما أن رؤية المجتمع القائم على السوق تجعله يتكون من مستهلكين ومنتجين، ويعنى ذلك بالنسبة

للتعليم أن الآباء مستهلكون والمعلمين منتجون والمعرفة سلعة والطالب المتعلم المنتج والعملية التعليمية عملية إنتاجية (٣٣ - ١١٥).

وفى جمهورية مصر العربية تعالت أصوات بعض الساسة المثقفين التى تنادى بضرورة تخلى الدولة عن بعض مسئولياتها الاجتماعية نظرا لمحدودية مواردها مع تزايد أعباء الحياة ، فضلا عن الدعوة إلى مشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال فى دعم تمويل التعليم لتقليل الإنفاق على التعليم العام ومشاركة التعليم الخاص التعليم العام فى تقديم الخدمات التعليمية وتقديم تعليم متميز ربما لا يستطيع التعليم العام تحقيقه.

وأصبحت مساهمة القطاع الخاص فى التعليم ضرورة كمصدر من مصادر غير حكومية لتمويل التعليم بما يتناسب مع حاجة المجتمع وطموحات أفراده ومن أهم الركائز الأساسية التى يمكن أن تسهم فى تمويل التعليم وزيادة فاعليته (٢٧ - ٤٥).

ويمكن القول إن ازدهار التعليم الخاص يمكن أن يسهم فى علاج الكثير من المشكلات التى تواجه السياسة التعليمية فى مصر ويدعو أصحاب الآراء المؤيدة لخصخصة التعليم أن تسعى الدولة لإزالة أى عوائق من شأنها إعاقة القطاع الخاص عن المشاركة فى تمويل التعليم فى ضوء أن التعليم الخاص ضرورة تفرضها ظروف المرحلة التى تمر بها البلاد حاليا ، ويتحتم بقاؤها لتؤدى مع الدولة بعض التزاماتها فى التعليم وضرورة العمل على قيام التعليم الخاص بأداء الخدمة التعليمية بصورة مرضية جنبا إلى جنب مع التعليم العام للنهوض بمستوى التعليم والارتقاء به.

ويمكن أن يتكامل التعليم الخاص مع العليم العام فى تحقيق أهداف العملية التعليمية خاصة فى ظل التخفيضات الكبيرة فى الإنفاق على التعليم ضمن حركة تخفيض الإنفاق الحكومى فى ظل الأزمات الاقتصادية التى تعانى منها الدولة (٢٠ - ٧).

وهذا يعنى أن التعليم الخاص جزء من التعليم العام ، ويمكن أن ينافس التعليم العام فى استيعاب الطلاب ، وفى تقديم خدمة تعليمية متميزة وتحقيق الأهداف التربوية للسياسة التعليمية العامة.

وليس الغرض من دراسة العلاقة بين التعليم العام والتعليم الخاص عقد مقارنة بين القطاعين التعليم العام والتعليم الخاص، وإنما إبراز لدور كل قطاع والعلاقة بين القطاعين، وما يمكن أن يسهم به فى مجال التعليم بمصر فى ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع المصرى.

وفى هذه القضية سوف يقوم المؤلف بدراسة العلاقة بين التعليم العام والتعليم الخاص فى المحاور التالية :-

أولا : **التعليم العام والتعليم الخاص عبر الفترات التاريخية المختلفة.**

ثانيا : **تكافؤ الفرص التعليمية بين التعليم العام والتعليم الخاص.**

ثالثا : **جودة العملية التربوية بالتعليم العام والتعليم الخاص.**

رابعا : **تصور مقترح لإيجاد صيغة للتكامل بين التعليم العام والتعليم الخاص.**

علما بأن المقصود فى هذا البحث بالتعليم العام هو التعليم الحكومى ويقتصر فيه على مرحلة ما قبل التعليم الجامعى .

أولا ، التعليم العام والتعليم الخاص عبر الفترات التاريخية المختلفة ،

فترة ما قبل الاحتلال البريطانى ،

منذ أن استظلت مصر بمظلة الإسلام ، كان لا بد أن تتسيدها فلسفته وتوجهها أهدافه ، وقد أيقن الناس أن طلب العلم إنما هو أحد المسالك إلى الفوز برضا الله عز وجل ومباركته ، وأنه أحد أهم أوجه البر والخير التى أمر بها ، ومجال من مجالات **(المعروف)**

التى ألزم كل مسلم أن يأمر بها نفسه ، وأن يأمر بها الآخرين، فيتسابق كل مستطيع على توفير مقوماته كى يتيح فرص التعليم للآخرين غير المستطيعين (١٢ – ٤٦).

وهذا يعنى أن نشأة التعليم الخاص فى مصر سبقت نشأة التعليم الحكومى العام بزمن طويل ليخدم طوائف المجتمع المصرى المختلفة، فقد كانت الكتاتيب الإسلامية والقبطية . توفر نوعا من التعليم الدينى لأبناء الشعب فى القرن الثامن عشر، بل استمرت هذه الكتاتيب تؤدى هذه الوظيفة العامة للشعب حتى بعد إنشاء المدارس الحكومية فى عهد محمد على وإنشاء مدارس خاصة غير حكومية، وقد قام بهذه المحاولات عدد من الأفراد وبعض الإرساليات الموجودة فى مصر (٤ – ٢٢٠).

وعندما ظهر محمد على على المسرح المصرى حاكما منذ عام(١٨٠٥) شهد المجتمع المصرى ظهور فلسفة جديدة للحكم مؤداها أن الدولة تتكفل كافة أفراد المجتمع وفى ظل هذه الفلسفة شهدت مصر لأول مرة مسئولية الدولة عن التعليم مسئولية كاملة وفى هذا العصر ظهرت المدارس العامة وتراجعت المدارس الدينية وتقلصت فرص الاختيار أمام أولياء الأمور ومن ذلك تتضح علاقة التعليم العام والتعليم الخاص بهذه الفترة.

وكانت الجالية الأرمينية هى أسبق الجاليات الأجنبية إلى إنشاء المدارس الأجنبية فى عهد محمد على وعهد خلفائه ثم الإيطالية ثم الجاليتان اليونانية والألمانية وتلى ذلك الجالية الفرنسية والجاليتان الإنجليزية والأمريكية ثم الجالية اليهودية (٧ – ٢).

وقد بدأت المدارس الخاصة تنشأ منذ بدأ الوعى القومى فى عهد إسماعيل باشا فقد قامت الجمعية الخيرية الإسلامية بالإسكندرية بإنشاء مدرسة ابتدائية ، ودعا الكثيرون إلى الإكثار من المدارس الخاصة ، حتى تستطيع أن تسهم فى نشر التعليم ودفع عجلة

التطور السياسى والقومى، وقد فتحت فى عهد إسماعيل باشا اثنتا عشرة مدرسة أهلية منها أربع مدارس للبنات أولها فتحت فى سنه ١٨٦٨م بأسيوط بمصاريف على الأوقاف المصرية، كما فتحت فى عهده ثلاثة وأربعون مدرسة أوربية للبنين والبنات ولم تنتشر المدرس الأوربية فى الأقاليم إلا فى عصره، وأول مدرسة فتحت مدرسة أسيوط التى افتتحها رسل الأمريكان سنة ١٨٦٥م (٤ – ٢٢٠).

ولقد شهدت تلك الفترة حركة واسعة ونهضة شاملة فى معظم نواحى الحياة فقد نشط التعليم الرسمى والأجنبى وعنى بالتعليم الأهلى، واتجهت النيات إلى إصلاح التعليم عامة ، وإلى إعداد المعلم ودعم تعليم البنات، وانفصلت المدارس العسكرية عن المدارس الفنية والمدنية ، وأعيد فتح عدد من المدارس الصناعية التى كان قد بدأها محمد على، كذلك أنشئت مدرسة لدراسة الآثار المصرية ، وأخرى للحقوق والإدارة ومدرسة لإعداد المعلمين عرفت باسم **"دار العلوم"** والمدرسة السنية لتعليم البنات وصدر أول قانون لإصلاح الأزهر وتنظيم الدراسة فيه عام ١٨٧٢م ، كما أنشئت دار الكتب ودار الأوبرا وبصفة عامة سادت البلاد مظاهر التقدم والتنوير (١٨ – ٢٣٧).

ومن هنا يتضح أن علاقة التعليم العام بالتعليم الخاص فى هذه الفترة علاقة تكاملية لأن الاهتمام بالتعليم بكل أنواعه فقد استمرت فى هذه الفترة المكاتب الأهلية تؤدى رسالتها فى نشر التعليم ، والتعليم الأجنبى يقوم أيضا بدوره للجاليات المختلفة مع الاهتمام بالتعليم الرسمى العام لتتكامل القطاعات المختلفة لتحقيق النهضة التعليمية فى مصر.

فترة الاحتلال البريطاني :

أما فى عصر الاحتلال البريطانى فقد تأثر التعليم بكثير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقومية ، وقد كان التعليم ميدانا مهما من الميادين التى تصارعت فيه القوى الوطنية مع سلطات الاحتلال لكى تجعل أهدافه الإبقاء على ما كانت عليه مصر من سوء الأوضاع وتعميق ما كانت تعانى منه من مشكلات .

وأصبحت فلسفة الحكم تقوم على أن الدولة مستظلة بفلسفة ليبرالية مؤداها أن تكون مسئولة فقط بالدرجة الأولى عن توفير الحماية الخارجية عن طريق الجيش والداخلية عن طريق الشرطه وما عدا ذلك فهو نشاط خاص وحر ، وباسم هذه الفلسفة بدأت الدولة تمسك يدها عن التعليم إلا فى حدود دنيا ولمواجهة سياسة الاحتلال التعليمية التى هدفت إلى تضييق الفرص التعليمية وتحديد مجالات التعليم العام أمام المصريين ظهر رد فعل وطنى قوى ازاء ذلك وبدأ الأفراد والجماعات يتسابقون لإنشاء المدارس الوطنية الأهلية ليعوضوا النقص الذى قصده الاحتلال البريطانى (٤ ـ ٢٢١ : ٢٢٢).

وأصبحت العلاقة بين التعليم العام والتعليم الخاص علاقة تنافسية لصالح أفراد المجتمع وأصبح التعليم الخاص يقوم بدور فعال لتعويض القصور الذى أحدثته فلسفة الاحتلال البريطانى فى التعليم العام.

وقد تناولت الجهود الوطنية جميع مراحل التعليم وتنوعت حتى فاقت إلى حد كبير جميع الجهود الحكومية فى هذا الميدان بمعنى أن التعليم الخاص أصبح هو المحور الرئيسى لتعليم أبناء الشعب المصرى فى حين تقلص دور التعليم العام الحكومى .

وقد قاد الحزب الوطنى جهودا رائعة فى مجال التعليم كسلاح ناجح فى الحركة الوطنية حتى قبل إعلان تأليفه رسميا ، ففى سنة ١٩٩٨م أبدى مصطفى كامل رغبته

فى إنشاء مدرسة خاصة ليتلقى فيها الطلبة المبادئ الدينية ليبث فيهم الروح الوطنية فى غير تعصب، وقد لاقت هذه الفكرة قبولا حسنا لدى بعض المواطنين ، ثم اعتزم الحزب الوطنى إنشاء مدارس ليلية للشعب ليتعلم الفقراء والعمال مجانا (١٣ ـ٤٥٨).

ولقد كان لمحمد فريد فضل إنشاء مدارس الشعب الليلية ليتعلم العمال والفقراء مجانا ، ولم تقتصر دعوة فريد على نشر التعليم الابتدائى، بل دعا إلى إنشاء مدرسة ثانوية بعاصمة كل مديرية أو محافظة على الأقل على أن تخصص بهذه المدارس نسبة معينة ليتعلم أولاد الفقراء بالمجان ، كما دعا إلى الاهتمام بالتعليم العالى ليتمكن خريجوا المدارس العليا من خدمة بلادهم فى ميادين الطب والهندسة والاقتصاد والثقافة (٥-١٣٢).

يتضح مما سبق أن الجهود الوطنية قامت بدور كبير فى نهضة التعليم وفى زيادة عدد المدارس حتى فاقت إلى حد كبير ما انشأته الحكومة من مدارس ، وقد بلغ عدد المدارس الخاصة الوطنية سواء التابعة للجمعيات الخيرية أو الأفراد سبعمائة وتسعا وثلاثين مدرسة بها تسعة وتسعون ألفا ومائتان وسبعون تلميذا عام ١٩١٣م وهذا يمثل ٤١٪ من جملة عدد التلاميذ فى مصر (١٨-٢٢٤).

وهذا يوضح علاقة التكامل والتنافس والأدوار التى كان يقوم بها التعليم الخاص لتعويض قصور التعليم الحكومى فى فترة الاحتلال البريطانى، وقد كانت الحركة الوطنية تتخذ من التعليم ساحة تدير عليها معاركها ، فتبرع الأغنياء لإنشاء معاهد التعليم بلغت ذروتها بإنشاء الجامعة المصرية الأهلية عام ١٩٠٨م ، وهكذا أبرز الجهد الخاص فى التعليم ليكون دعامة رئيسية للتعليم العام، ولكن لم يكن على سبيل التجارة والاستثمار ، وإنما على سبيل الكفاح الوطنى والعمل الخيرى .

وفى عهد الاستقلال الجزئى أظهرت فكرة الاهتمام بأنه لا بد من إشراف الحكومة على المدارس الخاصة، وفعلا أصدرت الحكومة بعض القوانين والقرارات التى تنظم عملية الإشراف والرقابة على مدارس التعليم الخاص والحد من أغراضها مما أدى إلى حالة التأخر والجمود فى البلاد وذلك لأن السياسة التعليمية التى اتبعتها سلطات الاحتلال بما يتفق مع تحقيقها لأهدافها .

وقد أصدرت بعض القوانين التى تحدد شروط وقواعد الالتحاق للتلاميذ بالمدارس الحكومية وخاصة فيما يتعلق بعمر التلميذ وقدرته على دفع المصروفات التى تفرضها مصالحها وبما يضمن لها استمرار وجودها وهى سياسة الحد من الإنفاق على التعليم العام (٥ -١٣٣).

وفى هذه الفترة ضعفت العلاقة بين التعليم العام والتعليم الخاص لأن سياسة الاحتلال ضيقت الخناق على التعليم العام والتعليم الخاص ، وقلصت دور كل منهما وأحكمت الرقابة والإشراف على جميع أنواع التعليم.

فترة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م:

بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ م شهدت البلاد فلسفة حكم جديدة تنحو مرة ثانية نحو فكرة دولة الكفالة الاجتماعية فى ظل الفلسفة الاشتراكية، وقد كان هذا التوجه استجابة ضرورية لاحتياجات مجتمع كان قد بلغ هوة سحيقة من حيث سوء الاستغلال والقهر والتخلف والاستعباد ، وبدأت الدولة الاهتمام بالنهوض بالتعليم بصفة عامة فى شتى مراحله المختلفة للعمل على نشر الثقافة والتعليم بين أبناء الشعب واتساقا مع منطق الاتجاه الاشتراكى وفلسفته كان من الطبيعى أن يحرص العديد من مفكريه على الهجوم الشديد على فكرة تخصيص تعليم بمصروفات عالية رفيع المستوى فى الخدمة

التعليمية بحكم توفير التمويل الخاص له على أساس أنه بطبيعة الحال سوف يستقطب أبناء الأرستقراطية ، ولن يقدر عليه أبناء الفقراء الذين لن يجدوا أمامهم إلا المدارس الحكومية المجانية .

ومن هنا أصبح التعليم الخاص منذ عام ١٩٥٨م يطلق على كل المدارس الخاصة **(الحرة)** والمدارس الأجنبية بعد تأميمها وإخضاعها لإشراف الدولة وظهرت العلاقة بين التعليم العام والتعليم الخاص من خلال إشراف الدولة وإشراف وزارة التربية والتعليم على هذه المدارس، وقد عملت وزارة التربية والتعليم على خفض مصروفات بعض مدارس التعليم الخاص التى ثبت مغالاتها فى المصروفات المدرسية.

وأصبح التعليم الخاص في عهد الثورة يتضمن ما يلي (٤ — ٢٢٥) ،

- مدارس خاصة مجانية **(معانة)** وهى مدارس تملكها هيئات أو أفراد تديرها وزارة التربية والتعليم وتعين لها النظار والمعلمين والإداريين والعمال ، أما أصحابها فيتولون تقديم الخدمات التعليمية من أدوات وأثاث ، ويعطون فى مقابل ذلك اعانة ايجار المبنى واعانة التعويض، وهذه المدارس تسير وفق مناهج وخطط الوزارة .
- مدارس خاصة بمصروفات ، وهذه المدارس يتقاضى أصحابها مصروفات أو رسوما من التلاميذ مقابل الخدمة التعليمية التى تقدم لهم وذلك لتغطية تكاليف التعليم ولتحقيق ربح رأس المال المستثمر .

وهذه المدارس بدورها تقسم إلى ما يلى : -

أ - المدارس الخاصة التى تسير وفق خطط ومناهج المدارس الحكومية .

ب - المدارس الخاصة التى تسير وفق خطط ومناهج تعتمدها الوزارة .

ج – المدارس الخاصة التى تسير وفق خطط ومناهج المدارس الحكومية مع التوسع فى دراسة اللغات الأجنبية .

د – المدارس الخاصة التى تقوم بالاعداد المهنى أو بأية ناحية من نواحى التعليم العام أو الفنى قبل مرحلة التعليم العالى .

هـ – المدارس الخاصة بتعليم أبناء العاملين بالهيئات الدبلوماسية والقنصليات الأجنبية دون أن تقتصر على هيئات دولية واحدة .

و – فصول المناهج العربية والتى تعد امتحانات النقل والامتحانات العامة دون الالتزام بخطط المواد ونظم الدراسة .

م – فصول الخدمات والتى أنشئت لأول مرة عام ١٩٦٠م ليلتحق بها الراسبون فى امتحان شهادة القبول (**نهاية المرحلة الابتدائية**) ثم امتدت بعد ذلك إلى المراحل الأعلى .

ومن هنا تقلص دور التعليم الخاص أمام دور التعليم العام الذى قدم تعليما جيدا لكل أفراد المجتمع، وظهر مستوى الكفاءة فى التعليم الخاص فى هذه الفترة أقل جودة من مستوى التعليم العام نظرا لأن الدولة فرضت تخفيض المصروفات بمدارس التعليم الخاص مما اضطر هذه المدارس لتقديم خدمة تعليمية متدنية المستوى وأصبح يوصف هذا التعليم بأنه يأبى كل والد أن يرسل ابنه إليه إلا إذا كان مضطرا إلى ذلك ويأبى كل والد أن يعمل به إذا ما وجد عن ذلك بديلا هذه حقيقة يعرفها الجميع.

يتضح مما سبق أنه بعد قيام الثورة بدأت مساحة التعليم الخاص فى التقلص واتساع مساحة التعليم العام وترتب على تقلص دور التعليم الخاص فى العملية التعليمية وهذا يوضح العلاقة بين التعليم العام والتعليم الخاص فى هذه الفترة وأن هذه العلاقة ترتبط بفلسفة المجتمع السائدة وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فترة ما بعد السبعينات من القرن العشرين ،

شهد المجتمع المصرى بدءا من السبعينات تحولات كبيرة أدت إلى أنه أصبح حتما ألا تتخلى الدولة عن مسئولياتها الكبرى من التعليم وأصبحت هناك مجالات من مسئولية الدولة وهى المعلم والمنهج ونظام التقويم وفقا للفلسفة العامة للمجتمع وما عدا هذه المجالات ، فلا ضرورة أن تكون حكرا للدولة ألا وهى إنشاء وإقامة وادارة مؤسسات التعليم المختلفة، وما يرتبط بهذا أو ذاك من متطلبات تمويل وإنفاق وتعليم وأصبح للجهد الخاص أن يقوم بدور ملحوظ فى التعليم ، ولم يعد مجرد عمل خيرى أو مظهر من مظاهر البر، وإنما هو نشاط استثمارى تنفق فيه أموال وتبذل جهود ولا بد لها من عائد وربح (١٢ – ٤٧).

وظهرت فكرة الخصخصة وبرزت الدعوة إلى تقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وتخليها عن بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص وضرورة إخضاع المشروعات المملوكة للدولة لقوى السوق وآلياته، ومن هنا ظهرت فكرة خصخصة التعليم وبدأ التعليم الخاص فى الانتشار.

وقد ظهرت بعض العوامل التى ساعدت على انتشار التعليم الخاص والتى من أهمها (١٤ – ١٢)

- التوسع فى إنشاء المدارس التجريبية الرسمية للغات لتشمل مرحلة ما قبل المدرسة ومرحلة التعليم الأساسى والمرحلة الثانوية وزيادة عدد المقبولين فى جميع مراحلها.

- سياسة الانفتاح وما صاحبها من توسع فى إنشاء فروع للشركات والبنوك الأجنبية أوجدت طلبا متزايدا على من يجيدون اللغات الأجنبية، ومن ثم زاد الطلب على المدارس التى تعلم اللغات الأجنبية الاوسع انتشارا.
- كما شجعت سياسة الانفتاح أصحاب الأموال والمستثمرين على دخول مجال التعليم باندفاع ملحوظ.
- الاحساس المتزايد لدى أولياء الأمور بأن مدارس التعليم الخاص تقدم تعليما مطورا للأبناء.
- ظهور فئات جديدة من المواطنين لهم طموحات وتطلعات كبيرة ولديهم القدرة على تحمل نفقات أبنائهم بمدارس التعليم الخاص.
- السباق المحموم على الالتحاق بالجامعات مع ارتفاع مجاميع الطلاب فى الثانوية العامة دفع الآباء نحو إلحاق أبنائهم بمدارس التعليم الخاص لكى يضمنوا لهم أماكن بالكليات الجامعية.

وحاليا نلحظ أن التعليم الخاص يتزايد يوما بعد يوم لينافس التعليم العام وأصبح الاثنان فى سباق وصراع لتقديم الخدمات التعليمية.

وكثير من التعليم الخاص قد سار على طريق الاستغلال، وبعضه ليس بأيدينا أمره وإنما هو بأيد أجنبية توجهه وفقا لأهدافها لا وفقا لآمال المجتمع (٩ -٣٠).

ولقد شجعت الدولة القطاع الخاص والأفراد على إنشاء المدارس الخاصة بالمواصفات التى تضعها الوزارة للمدارس الحكومية وتوفير المناخ الملائم لدفع استثمارات القطاع الخاص فى المشروعات التعليمية.

وأصبحت علاقة التعليم العام بالتعليم الخاص فى هذه الفترة متباعدة ومتناقضة نظرا لاختلاف الدور الذى يقوم به كل منهما ، فقد أصبح من يسعى إلى إفتتاح مدرسة خاصة فهو يستثمر أمواله أو يعمل مشروعا تجاريا تحقيقا لأعلى عائد من الأرباح دون النظر إلى الرسالة التربوية التى يقوم بها .

تعقيب :

يستخلص من عرض العلاقة بين التعليم العام والتعليم الخاص عبر الفترات التاريخية المختلفة أن دور التعليم الخاص يدعم دور التعليم العام فى فترات تاريخية كثيرة وذلك من منطلق أنه سبق التعليم العام فى النشأة، وكانت بداية إنشائه من وازع دينى واحتسابا لوجه الله .. مثل إنشاء دور العبادة ، وقد هدف التعليم الخاص فى فترة ما قبل الاحتلال البريطانى إلى تعليم طوائف المجتمع المصرى المختلفة وكان على رأس هذه المدارس الكتاتيب وغيرها من المدارس الأهلية ، وقد أدت وظائفها التعليمية لأفراد الشعب المصرى حتى بعد إنشاء المدارس الحكومية ، وأصبحت جنبا إلى جنب مع المدارس الحكومية ، وظهر التكامل فى أنواع التعليم فى هذه الفترة مما أسهم فى النهضة التعليمية وإصلاح التعليم بصفة عامة.

وفى عصر الاحتلال البريطانى لمصر، ونظرا لسياسة الاحتلال التى كانت تسعى إلى تقليص الفرص التعليمية أمام أفراد الشعب المصرى وتحديد مجالاته أمامهم ، فقد حاولت أن تحكم الرقابة وتحد من انتشار التعليم ليعيش الشعب المصرى فى جهل وظلام ومن هنا حددت مجالات التعليم العام وخفضت من الإنفاق عليه، ولشعور القوى الوطنية فى مصر بخطورة ذلك على أفراد المجتمع المصرى بدأت الجهود الوطنية تنهض وتنشأ العديد من المدارس الخاصة لكل المراحل التعليمية وتنوعت حتى فاقت جهود الحكومة

فى مجال التعليم، وقد كان التعليم الخاص فى فترة الاحتلال اكبر دعامة للتعليم الحكومى ولكن لم يكن كمشروعات استثمارية بل كان نوعا من الوطنية والكفاح .

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م ، وانتهاج الدولة الفلسفة الاشتراكية التى حققت لمعظم أفراد المجتمع مطالبهم التى حرموا منها طويلا ، اهتمت الدولة بالتعليم العام وزادت أعداد مدارسه بجميع أنواعها وانتشرت فى جميع ربوع مصر، وتقلص دور التعليم الخاص أمام التعليم العام الذى قدم خدمات تعليمية على مستوى جيد وتدنى مستوى التعليم الخاص سواء أكان فى الإمكانيات أو الخدمات وأصبح التعليم العام يجذب اليه غالبية أفراد المجتمع المصرى .

ومنذ السبعينات من القرن العشرين حدثت تحولات فى المجتمع المصرى منها الانفتاح الاقتصادى وظهرت المشكلات الخاصة بالتعليم منها : قصور الإمكانيات المالية المرصودة للتعليم عن تنفيذ خطط التوسع فيه والعجز عن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام ، وانخفاض الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى .

وارتفعت الأصوات التى تنادى بمشاركة القطاع الخاص فى العملية التعليمية لتخفيف الأعباء عن كاهل الدولة، وبدأت الدولة تقدم تيسيرات وتشريعات لدخول رجال الأعمال هذا المجال كمشروعات استثمارية، فأنتشرت المدارس الخاصة بصورة سريعة تحت مبررات كثيرة منها : تقديم تعليم متميز وتعويض انخفاض مستوى التعليم الحكومى وتوفير مرونة للسياسة التعليمية بقدر أكبر مما يتوفر فى إطار التعليم الحكومى وتعنى المرونة هنا قدرة النظام التعليمى على التجاوب والاستجابة للاحتياجات المتغيرة للمجتمع والاتجاهات المتطورة فى نظام التعليم.

وهذا يعنى أن التعليم الخاص فى الفترة الأخيرة أصبح يخدم فئة محدودة فى المجتمع وهى فئة القادرين ماديا ، على الرغم من أنه يستوعب نسبة من أبناء المجتمع المصري ويساند التعليم العام إلا أنه تختلف علاقته بالتعليم العام عن الفترات التاريخية السابقة لأنه أصبح يسعى إلى الربح والاستثمار كمشاريع تجارية .

ثانيا ، التعليم العام والتعليم الخاص "وتكافؤ الفرص التعليمية"،

تنادى السياسة التعليمية فى مصر بعدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتنبع أهمية مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من ارتباطه بالتكافؤ فى فرص الحياة والعدالة الاجتماعية .

وعلى الرغم من الاختلافات النظرية العديدة فى الفكر التربوى حول مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية فإن السياسة التعليمية فى مصر قد حددت فكرها بوضوح حول هذا المفهوم وربطه بمدى فعالية ديمقراطية التعليم والتى تطالب بالتوسع الكمى فى التعليم مع احترام مبدأ المساواة (٧ – ٧٤).

وتكافؤ الفرص التعليمية يظل أهم مقوم للسياسة التعليمية فى مصر كما تكسب قضية تكافؤ الفرص التعليمية أهمية مضاعفة فى ظل ظروف التحول الاقتصادى المصرى نحو اقتصاد السوق التخصصية وما يترتب عليه من تحولات هيكلية فى الاقتصاد وتغير دور الدولة الراعية (٢٢ –٣٣).

ويغيب فى كثير من الأحيان واقع المجتمع المصرى عن الدراسات والبحوث التى تتناول التعليم العام والتعليم الخاص على الرغم من أن الإيجابيات والسلبيات فى قطاعى التعليم ليست ذات أهمية دون النظر لخصائص المجتمع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية لهذا المجتمع ، على سبيل المثال مهما توافرت من مزايا

للتعليم الخاص لا يمكن فرضه كنموذج للتعليم على المجتمع إلا فى ظل الظروف التى تسمح بقبوله .

مجانية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية بين "التعليم العام والخاص".

منذ بداية السبعينات وعصر الانفتاح الاقتصادى ظهرت المشكلات الخاصة بالتعليم والتى اهتم بها الخطاب التعليمى الرسمى بإبرازها ، ومنها قصور الإمكانيات المالية المرصودة للتعليم عن تنفيذ خطط التوسع فيه والعجز عن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام والتفاوت الشديد فى قبول الملزمين من الريف والحضر وانخفاض الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى ، علاوة على تأثر الأخير بظاهرة تسرب الأطفال وعزوف الطلاب عن التعليم الفنى مع استمرار تدافعهم على التعليم العام وخاصة الجامعى (٢٦ - ٥٠).

ومن هنا بدأت قضية تخفيض ميزانية ودور الدولة فى الإنفاق على التعليم العام وبدأ تشجيع التعليم الخاص ويستند الرأى المؤيد لهذه السياسة إلى أن التعليم الخاص سوف يسهم فى تحسين مستوى الكفاءة والفاعلية لأداء التعليم الخاص مقابل التعليم الحكومى العام، وفى هذا الاطار، فإن الإنفاق فى الأول يعوض عن انخفاض النوعية فى الثانى .

أيضا يرى البعض أن التعليم الخاص يوفر المرونة للسياسة التعليمية بقدر أكبر مما يتوفر فى اطار التعليم الحكومى وتعنى المرونة هنا قدرة النظام على التجاوب والاستجابة للاحتياجات المتغيرة للمجتمع والاتجاهات المتطورة فى نظام التعليم، والقطاع الخاص من شأنه أن يوفر ممارسات وتوجيهات تتسم بقدر أعلى من الترشيد الاقتصادى فى تعامله مع الموارد المخصصة للتعليم .

وتعالت الأصوات مؤكدة على أنه يستفيد من التعليم المجانى بشكل أساسى أبناء الأغنياء أكثر من أبناء الفقراء ، فالشريحة الأولى تحصل على التعليم بلا مقابل على الرغم من قدرتها المالية العالية، بل إنها تملك فرصا أكبر للنجاح والاستمرار فى التعليم (١٩ – ٩) ، ولأنه من المعروف أن ظروف البيئة الاقتصادية والاجتماعية تؤثر ايجابا وسلبا على أداء التلاميذ .

وإن سياسة الدولة التعليمية تعلن أن الحكومة وحدها مهما رصدت من مبالغ ضخمة لإصلاح التعليم لا يمكن أن تفى بمتطلبات العملية التعليمية والإصلاحات المنشودة والأمر يحتاج أكثر من أى وقت مضى إلى تكاتف كل الجهود الوطنية المخلصة وإلى اسهام القطاع الخاص فى انشاء المدارس الخاصة لتخفيف العبء على الدولة.

وأن التزام الدولة بالتعليم لا يعنى أن يكون تمويل التعليم والإنفاق عليه مسئولية الدولة وحدها ، فالدولة مع حرصها الشديد على توفير الانفاق المناسب على التعليم لا تستطيع الاستمرار فى تحمل نفقات التعليم، فالزيادة السكانية وما يصاحبها من زيادة فى أعداد التلاميذ تشكل عبئا على ميزانية الدولة ، ومن ثم فلا سبيل سوى قيام القطاع الخاص بدوره فى الإسهام فى تمويل التعليم والإنفاق عليه.

ومن هنا ارتبط الحديث فى الآونة الأخيرة عن التعليم الخاص بالحديث عن مجانية التعليم، وتعالت الأصوات التى تنادى بإلغاء مجانية التعليم أو ترشيدها تحت دعاوى كثيرة وأنها تتشابه إلى حد كبير مع الدعاوى التى كانت تطلق على القطاع العام تمهيدا لبيعه وفرض نظام الخصخصة (٢ – ٢).

ولكن يرى أنصار التعليم الحكومى أن تدخل الدولة ومجانية التعليم ضرورة حتمية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، فقد جرى منذ زمن إقرار مسئولية تدخل الدولة أزاء

الناشئة لأن الأطفال لا يستطيعون اتخاذ القرارات بأنفسهم فيما يتعلق بتربيتهم كما أن جميع الآباء لا يمتلكون القدرة على اتخاذ قرارات حكيمة فيما يتعلق بتربية أبنائهم وإذا أقصى التلاميذ الموهوبون عن التعليم بسبب عدم قدرتهم على دفع الرسوم المدرسية فإن الخسارة ستكون كبيرة للمجتمع كله .

كما أن الصلة بين الدولة والتعليم الإلزامى أصبحت بديهية لا يمكن نكرانها فالدولة هى الجهة الوحيدة التى تمتلك السلطة لجعل التعليم الزاميا، بالإضافة إلى أن الرغبة فى إيجاد قيم مشتركة فى المجتمع، ودور التربية العامة فى تكوين هذه القيم يجعل التدخل الايجابى للدولة فى توفير التربية مجانا ضروريا (٢٥ -١٤٦).

ويؤدى خفض الإنفاق العام وذلك بإلغاء الدعم الحكومى للسلع والخدمات الأساسية كالسلع الغذائية والأدوية والخدمات الصحية إلى خفض الدخول الحقيقية وزيادة تكاليف المعيشة للفقراء، وذوى الدخول المنخفضة أصلا ، ومعهم شرائح متزايدة من الطبقة الوسطى ، ومع المزيد من الانخفاض فى الدخول الحقيقية والزيادة فى تكاليف المعيشة يصبح التعليم ترفا لا تتحمله الدخول المتناقصة لهذه الفئات من السكان مع قصر التعليم المتوسط والعالى على من يستطيعون دفع نفقاته (١٠ - ٢٠).

وفى ضوء ما سبق تتضح عدة حقائق خاصة بعلاقة التعليم العام والخاص من ناحية مجانية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، إن توسيع مشاركة القطاع الخاص فى التعليم مطلوبة بل وضرورية فى الوقت الراهن لمواجهة الأعداد المتزايدة من طالبى التعليم وتزايد أعباء وتمويل التعليم مع الأخذ فى الاعتبار التحفظات والضمانات التى تحفظ لتجربة الخصخصة نجاحها وتقلل من سلبياتها والتى من أهمها :

❖ [illegible]

وبالتالى فهى المسئولة مسئولية كاملة عن التعليم ومجانيته وهى التى تحدد الإطار العام لسياسته وفلسفته ، وهى المسئولة عن تقديم تعليم تتوافر فيه الجودة والمرونة للجميع بما يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية الجديدة للأفراد والمجتمع .

❖ ما لم يكن هناك ضمانات وجهد مركزى من الدولة للتخفيف من الفروق المادية فإن الخصخصة والتعليم الخاص سيحابى أولئك الذين يملكون القدر الأكبر من الموارد على حساب الطبقات الفقيرة وعلى حساب مجانية التعليم .

❖ إن الرغبة فى إيجاد قيم مشتركة فى المجتمع ، ودور التعليم العام فى تكوين هذه القيم يجعل التدخل الايجابى للدولة فى توفير التعليم ضروريا، بالاضافة إلى أن تدخل الدولة ضرورى لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية خاصة فيما يتعلق برعاية الطلاب الموهوبين من أبناء الطبقة الفقيرة.

ولم يعد الجهد الخاص فى التعليم مجرد عمل خيرى، ومظهرا من مظاهر البر، وإنما هو نشاط استثمارى تنفق فيه أموال وتبذل فيه جهود، ولا بد لها من عائد وربح ولكن الربح لا بد أيضا أن يلتزم بحدود لا تدخله فى باب الاستغلال (١٢ - ٤٩) لأن الخصخصة فى التعليم لا تخرج عن كونها عملا تجاريا يحكمه مقياس الربح والخسارة. ومن هنا ينبغى ألا يؤثر ذلك على مجانية التعليم المتعلقة بتكافؤ الفرصة التعليم لأفراد المجتمع المصرى .

التوسع وانتشار التعليم الخاص وتكافؤ الفرص التعليمية .

تأثر التعليم تأثرا واضحا بسياسة الإصلاح الاقتصادى ، فأهتمت الحكومة بخفض الإنفاق العام فى القطاعات الخدمية ومنها قطاع التعليم، وحفز القطاع الخاص والسماح له بإدارة وانشاء المدارس الخاصة والمعاهد العليا ، مما أدى إلى زيادة الوزن النسبى للتعليم

الخاص من القطاع التعليمى بوصفه أسلم السبل المهمة لتعويض التراجع فى الإنفاق على التعليم الحكومى .

وعلى الرغم من تزايد أعداد مدارس التعليم الخاص، فقد وصل عدد مدارس التعليم الخاص إلى ٨٪ من إجمالى عدد المدارس فى مصر، وهى فى تزايد مستمر، إلا أنه لا تزال الحكومة تشجع على زيادتها ، حيث أشار تقرير التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية والمقدم فى اجتماعات الدول التسع حول التعليم للجميع (١٩٩٣م) إلى ضرورة فتح مجالات أخرى إلى جانب التمويل الحكومى وزيادة عدد مدارس التعليم الخاص للوصول به إلى نسبة أعلى من الموجودة (١ - ١٦٧).

والجدول التالى يوضح جملة المدارس والفصول **(حكومى ـ خاص)** للتعليم الابتدائى فى محافظات جمهورية مصر العربية (٢٨ - *).

جدول رقم (١)

جملة المدارس والفصول (حكومى ـ خاص) فى المرحلة الابتدائية للعام الدراسى ٢/١/٢٠٠م

اسم المحافظة	المدارس والأقسام			الفصول		
	حكومى	خاص	جملة	حكومى	خاص	جملة
القاهرة	٧١٣	٤٦٤	١١٧٧	١١٥٦٥	٥٨٩٦	١٧٥٥٢
الإسكندرية	٤٧٦	١٦٧	٦٤٣	٦٥٨٨	١٩٧٩	٨٥٦١
البحيرة	١٠٨٤	٣٠	١١١٤	١١٥٥٤	٢٨٦	١١٨٤٠
الغربية	٧٧٤	٣٣	٨٠٣	٨٥٩٤	٤٠٥	٨٩٩٩
كفرالشيخ	٧٦٩	٦	٧٧٥	٦٣٢٢	٤١	٦٣٦٣
المنوفية	٧٤٠	١٨	٧٥٨	٧٨٨٢	٢٢٦	٨١٠٨
القليوبية	٥٤٢	٤٤	٥٨٦	٩٢١٤	٦١٥	٩٨٢٩
الدقهلية	١١٨٠	٣٠	١٢١٠	١٢٠٣٦	٤٢٦	١٢٤٦٢
دمياط	٢٨٨	١١	٢٩٩	٢٩٠٠	١٢٧	٣٠٢٧
الشرقية	١٣٢١	٢٢	١٣٤٣	١١٩٣٣	٢٥٤	١٢١٨٧
بور سعيد	١٠٢	١٧	١١٩	١٥٢	١٢٥	١٦٣٧
الإسماعيلية	٢٩٨	١٧	٣١٥	٢٥٥١	١٨١	٢٧٣٢
السويس	٨٧	٨	٩٥	١٢٨٣	١٥٥	١٤٣٨
الجيزة	٦٤٢	٢٤١	٨٨٣	١٠٢٦٠	٣٠٩٨	١٣٣٥٨

تابع جدول رقم (١)

اسم المحافظة	المدارس والأقسام			الفصول		
	حكومى	خاص	جملة	حكومى	خاص	جملة
الفيوم	٤٥٣	١٣	٤٦٦	٥٥٢٢	١٨٢	٥٧٠٤
بنى سويف	٤٨٥	١٩	٥٠٤	٦٣٢٦	٢٤١	٦٥٦٧
المنيا	٨٩٧	٥٢	٩٤٩	٩٦٣٠	٥٩٦	١٠٢٢٦
أسيوط	٦٨٢	٢٨	٧١٠	٧٦٠٢	٢٩٧	٧٨٩٩
سوهاج	٨٦٠	١٦	٨٧٦	٨٤٨٧	٢٤٩	٨٧٣٦
قنا	٧١٢	١٢	٧٢٤	٧٥٢٨	٩٨	٧٦٢٦
الأقصر	١٢٣	٦	١٢٩	١١٦١	٥٠	١٢١١
أسوان	٤٠٨	١	٤٠٩	٣٥٤٤	١٥	٣٥٥٩
مطروح	١٨٨	٣	١٩١	١٠٠٨	٢٦	١٠٣٤
الوادى الجديد	١٢٩	-	١٢٩	٨٣٠	-	٨٣٠
البحر الاحمر	٦٥	٥	٧٠	٥٩٧	٢٨	٦٢٥
شمال سيناء	١٨٥	٣	١٨٨	١٢١٥	٣٢	١٢٤٧
جنوب سيناء	٧٥	٢	٧٧	٣٥٩	٨	٣٦٧
الاجمالى	١٤٢٧٨	١٢٦٨	١٥٥٤٦	١٥٨٠٩٤	١٥٦٣٠	١٧٣٧٢٤

من الجدول السابق يتضح :

- تحتل محافظة القاهرة المرتبة الاولى بين محافظات الجمهورية فى عدد المدارس الخاصة بالمرحلة الابتدائية إذ يبلغ عددها (٤٦٤) مدرسة خاصة، ويبلغ عدد المدارس الحكومية (٧١٣) مدرسة ، وتمثل نسبة المدارس الخاصة بها (٣٩,٤٢٪) من إجمالى عدد المدارس وعدد الفصول للمدارس الحكومية (١١٦٥٦) فصلا ، وعدد الفصول للمدارس الخاصة (٥٨٩٦) فصلا بنسبة (٣٣,٥٩٪) من جملة عدد الفصول.
- تحتل محافظة الجيزة المرتبة الثانية بين محافظات الجمهورية فى عدد المدارس والفصول الخاصة للمرحلة الابتدائية ، إذ يبلغ عدد المدارس الخاصة (٢٤١) مدرسة من اجمالى عدد المدارس البالغ(٨٨٣) مدرسة وتمثل نسبة (٢٧,٢٩٪) وعدد الفصول الخاصة بها (٣٠٩٨) فصلا من جملة عدد الفصول (١٣٣٥٨) بنسبة تصل إلى (٢٣,١٩٪).
- تحتل محافظة الاسكندرية المرتبة الثالثة بين محافظات الجمهورية فى عدد المدارس والفصول الخاصة، يمثل عدد المدارس الخاصة بها (١٦٧) مدرسة بنسبة تصل إلى (٢٥,٩٧٪) من اجمالى عدد المدارس البالغ (٦٤٣) مدرسة، بينما يصل عدد فصول المدارس الخاصة بها(١٩٧٣) فصلا بنسبة تصل إلى (٢٣,٠٥٪) من اجمالى عدد الفصول البالغ (٨٥٦١)فصلا.
- تنعدم المدارس الخاصة فى المرحلة الابتدائية فى محافظة الوادى الجديد ، بينما تصل عدد المدارس الخاصة بمحافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة إلى (٨٧٢) مدرسة من عدد المدارس الخاصة على مستوى الجمهورية البالغ (١٢٦٨) مدرسة

بنسبة تصل إلى (٦٨.٧٧٪)، **وهذا يمثل خللا واضحا فى تكافؤ الفرص التعليمية بين المحافظات حيث يتركز التعليم الخاص فى تلك المحافظات وما يتميز به من انخفاض كثافة الفصول وجودة العملية التعليمية.**

☒ يبلغ عدد المدارس الخاصة فى المرحلة الابتدائية على مستوى الجمهورية (١٢٦٨) مدرسة بنسبة تصل إلى (٨.١٦٪) من إجمالى عدد المدارس البالغ (١٥٥٤٦) مدرسة وعدد فصول المدارس الخاصة (١٥٦٣٠) فصلا بنسبة تصل إلى (٨.٩٩٪) من إجمالى عدد الفصول البالغ (١٧٣٧٢٤) فصلا.

وهناك اتجاه لزيادة نسبة التعليم الخاص فى السنوات القادمة **والجدول رقم (٢) التالى** يوضح جملة المدارس والفصول **(حكومى ـ خاص)** للتعليم الاعدادى فى محافظات الجمهورية عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م (٢٩ - *).

جدول رقم (٢)

جملة المدارس والفصول (حكومى – خاص) فى المرحلة الإعدادية للعام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١م

اسم المحافظة	المدارس والأقسام			الفصول		
	حكومى	خاص	جملة	حكومى	خاص	جملة
القاهرة	٤٦٧	٣٦٤	٨٣١	٨٦٢٤	٢٦٢٩	١١٢٥٣
الاسكندرية	٢٥٩	١٠٥	٣٦٤	٤٨٠٢	٦٦٥	٥٤٦٧
البحيرة	٥٢٦	١٥	٥٤١	٦٦٧٣	٥٣	٦٧٢٦
الغربية	٣٥٨	١١	٣٦٩	٥١٨٢	٧٤	٥٢٥٦
كفر الشيخ	٣٤٥	١	٣٤٦	٣٩١١	٣	٣٩١٤
المنوفية	٣٢٤	١١	٣٣٥	٧٤٨٩	٧٩	٤٨٦٨

تابع جدول رقم(٢)

القليوبية	٣١٣	٣٦	٣٤٩	٥٠٩٥	٢٠٦	٥٣٠١
الدقهلية	٥٨٣	١٧	٦٠٠	٧٣٥	٩٢	٧٣٩٧
دمياط	١٤٧	٥	١٥٢	١٨٠٣	٢٧	١٨٣٠
الشرقية	٦٤٤	١٠	٦٥٤	٧٤٣١	٤٧	٧٤٧٨
بورسعيد	٥٦	٧	٦٣	٩٨٤	٢٥	١٠٠٩
الإسماعيلية	١٥١	١٠	١٦١	١٨٨٥	٥٦	١٩٤١
السويس	٦٠	٦	٦٦	٩٠٠	٥٥	٩٥٥
الجيزة	٣٢٨	٢١١	٥٣٩	٦١٠٢	١٣٨٥	٧٤٨٧
الفيوم	١٧٥	٤	١٧٩	٣١٤٦	٥١	٣١٩٧
بنى سويف	٢١١	١٠	٢٢١	٢٩٧٧	٦١	٣٠٣٨
المنيا	٣٦٤	٢١	٣٨٥	٥٠٧٢	١٠٢	٥١٧٤
أسيوط	٣٥٥	٩	٣٦٤	٤٤٣١	٥٦	٤٤٨٧
سوهاج	٣٢٧	٧	٣٣٤	٤٩٤١	٣٩	٤٩٨٠
قنا	٣٣١	٢	٣٣٣	٤٢٣٩	٦	٤٢٤٥
الأقصر	٥٢	١	٥٣	٧٠٤	١	٧٠٥
أسوان	٢١٩	-	٢١٩	٢١٩٨	-	٢١٩٨
مطروح	٥٤	٢	٥٦	٣٧٦	١٢	٣٨٨
الوادى الجديد	٨٩	-	٨٩	٤٣٦	-	٤٣٦
البحر الأحمر	٤٤	٢	٤٦	٤٠٥	٥	٤١٠
شمال سيناء	٨٩	١	٩٠	٦١٩	٥	٦٢٤
جنوب سيناء	٣٣	-	٣٣	١٢٠	-	١٢٠
الإجمالي	**٦٩٠٤**	**٨٦٨**	**٧٧٧٢**	**٩٥١٥٠**	**٥٧٣٤**	**١٠٠٨٨٤**

من الجدول السابق يتضح :

- تحتل محافظة القاهرة المرتبة الأولى بين محافظات الجمهورية فى عدد المدارس الخاصة بالمرحلة الاعدادية ، إذ يبلغ عددها (٣٦٤) مدرسة بنسبة تصل إلى (٤٣,٨٪) من إجمالى عدد المدارس البالغ (٨٣١) مدرسة، بينما يصل عدد الفصول بالمدارس الخاصة بها(٢٦٢٩) فصلا بنسبة تصل إلى (٢٣,٣٦٪) من اجمالى عدد الفصول البالغ (١١٢٥٣) فصلا.
- تحتل محافظة الجيزة المرتبة الثانية بين محافظات الجمهورية بين عدد المدارس الخاصة بالمرحلة الإعدادية إذ يبلغ عددها (٢١١) مدرسة بنسبة تصل إلى (٣٩,١٥٪) من إجمالي عدد المدارس البالغ (٥٣٩) مدرسة، بينما يصل عدد الفصول بالمدارس الخاصة بها إلى (١٣٨٥) فصلا بنسبة تصل إلى (١٨,٥٪) من إجمالي عدد الفصول البالغ (٧٤٨٧) فصلا .
- تحتل محافظة الإسكندرية المرتبة الثالثة بين محافظات الجمهورية فى عدد المدارس الخاصة بالمرحلة الإعدادية ، إذ يبلغ عددها(١٠٥) مدرسة بنسبة تصل إلى (٢٨,٨٥٪) من جملة عدد المدارس البالغ (٣٦٤) مدرسة ، بينما يصل عدد فصول المدارس الخاصة بها إلى (٦٦٥) فصلا بنسبة تصل إلى ١٢,١٦٪ من إجمالى عدد الفصول البالغ (٥٤٦٧) فصلا.
- تنعدم المدارس والفصول الخاصة فى محافظات أسوان والوادى الجديد وجنوب سيناء بينما يصل عدد المدارس الخاصة بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية (٦٨٠) مدرسة بنسبة تصل إلى (٧٨,٣٤٪) من أجمالي المدارس الخاصة على مستوى الجمهورية ، بمعنى أن عدد المدارس الخاصة فى المحافظات الثلاث

ما يقرب من أربعة أضعاف ما يوجد من هذه المدارس والفصول فى باقى محافظات الجمهورية، وهذا يمثل خللا واضحا فى تكافؤ الفرص التعليمية بين محافظات الجمهورية، حيث يتركز التعليم الخاص فى المحافظات الثلاث **(القاهرة - الجيزة - الإسكندرية)** وما يتميز به من انخفاض كثافة الفصول وتوفر الإمكانيات والتجهيزات.

- كثير من المحافظات لا يوجد بها سوى مدرسة أو مدرستين مثل محافظة قنا **(مدرستان)** والأقصر **(مدرسة واحدة)** وشمال سيناء **(مدرسة واحدة)** والبحر الأحمر **(مدرستان)** وكفر الشيخ **(مدرسة واحدة)** وهذا يعنى أنه لا يوجد توازن فى الانتشار والعدد لمدارس التعليم الخاص بين محافظات جمهورية مصر العربية علاوة على أن معظم المدارس الخاصة بالمحافظات تتركز أيضا فى عواصم المحافظات وغالبية مراكز ومدن المحافظات لا يوجد بها أى مدارس خاصة، وهذا أيضا يعد خللا فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية نظرا لحرمان أبناء كثير من المراكز والمدن فى المحافظات الالتحاق بالتعليم الخاص، هذا بالإضافة إلى حرمان أبناء الأرياف والقرى بصفة عامة من الالتحاق بالتعليم الخاص لعدم تواجده فى القرى أو المدن القريبة منها.
- يبلغ عدد المدارس الإعدادية الخاصة على مستوى الجمهورية (٨٦٨) مدرسة بنسبة تصل إلى (١١,١٧٪) تقريبا من إجمالى عدد المدارس البالغ (٧٧٧٢) مدرسة وعدد فصول المدارس الخاصة(٥٧٣٤) فصلا تصل نسبتها إلى (٥,٦٨٪) تقريبا من إجمالى عدد الفصول البالغ (١٠٠٨٨٤) فصلا.

والجدول رقم (٣) يوضح جملة المدارس والفصول (حكومى . خاص) للتعليم الثانوى العام للعام الدراسى (٢٠٠٠/٢٠٠١م (٢٨ - *).

جدول رقم (٢)

جملة المدارس والفصول (حكومى – خاص) فى التعليم الثانوى العام للعام الدراسى ٢٠٠٠/١/٢م

اسم المحافظة	المدارس والأقسام			الفصول		
	حكومى	خاص	جملة	حكومى	خاص	جملة
القاهرة	١٧٤	١٧٥	٣٤٩	٢٨٩٠	١٣١٤	٥٢٠٤
الإسكندرية	٦٩	٣٨	١٠٧	١٤٩٤	٣٣٦	١٨٣٠
البحيرة	٥١	٥	٥٦	١٠٢٦	٤٢	١٠٦٨
الغربية	٧٢	٦	٧٨	١٥٢١	٤١	١٥٦٢
كفر الشيخ	٥٥	٣	٥٨	٨٠٨	٢٦	٨٣٤
المنوفية	٧٣	٣	٧٦	١١٨٤	٣٢	١٢١٦
القليوبية	٦٤	٦	٧٠	١٢١٤	٧٣	١٢٨٧
الدقهلية	٩٩	٢٢	١٢١	١٨٦٤	١٠٣	١٩٦٧
دمياط	٣٩	١	٤٠	٥٧٣	١٦	٥٨٩
الشرقية	٩	٧	٩٧	١٨٤٨	٣٣	١٨٨١
بورسعيد	١٣	٥	١٨	٣٨٨	٢٧	٤٢٥
الإسماعيلية	٢٧	١٠	٣٧	٤٠٦	٤٨	٤٥٤
السويس	٨	٤	١٢	٢٠٢	٣١	٢٣٣
الجيزة	٧٧	٦٤	١٤١	١٨١٦	٤٩١	٢٣٠٧
الفيوم	٢٩	٣	٣٢	٤٥٧	١٦	٤٧٣
بنى سويف	٢٩	٢	٣١	٥٢٦	٢٦	٥٥٢

تابع جدول رقم (٣)

المنيا	٤٨	٣	٥١	٩٥٥	٢٠	٩٧٥
أسيوط	٧١	٨	٧٩	٩٤١	٥٤	٩٩٥
سوهاج	٥٢	٣	٥٥	٧٩٨	١٤	٨١٢
قنا	٦٠	١	٦٣	٨٣٣	١٨	٨٥١
الاقصر	٩	-	١٠	١٢٦	٣	١٢٩
أسوان	٢٥	-	٢٥	٤٩٧	-	٤٩٧
مطروح	٨	-	٨	٧٢	-	٧٢
الوادى الجديد	١٢	-	١٢	١٢٠	-	١٢٠
البحر الاحمر	١٢	-	١٢	١١٢	-	١١٢
شمال سيناء	١٤	-	١٤	١٧٤	-	١٧٤
جنوب سيناء	٩	-	٩	٤٣	-	٤٣
الإجمالى	**١٢٨٩**	**٣٧٢**	**١٦٦١**	**٢٣٨٨٨**	**٢٧٦٤**	**٢٦٦٥٢**

من الجدول السابق يتضح :

- تحتل محافظة القاهرة المرتبة الاولى من محافظات الجمهورية فى عدد المدارس الخاصة بالمرحلة الثانوية العامة،إذ يبلغ عددها (١٧٥) مدرسة بنسبة تصل إلى (١٤.٥٠٪) من إجمالى عدد المدارس البالغ (٣٤٩) مدرسة ، بينما يصل عدد الفصول بالمدارس الخاصة بها إلى (١٣١٤) فصلا بنسبة تصل إلى (٣٣.٧٨٪) من إجمالى عدد الفصول البالغ (٣٨٩٠) فصلا.

- تحتل محافظة الجيزة المرتبة الثانية بين محافظات الجمهورية فى عدد المدارس الخاصة بالمرحلة الثانوية العامة، إذ يبلغ عددها (٦٤) مدرسة بنسبة تصل إلى (٤٥.٣٩٪) من اجمالى عدد المدارس البالغ(١٤١) مدرسة ، بينما يصل عدد فصول المدارس الخاصة إلى (٤٩١) فصلا بنسبة تصل إلى (٢١.٢٨٪) من اجمالى عدد الفصول البالغ (٢٣٠٧) فصلا .
- تحتل محافظة الإسكندرية المرتبة الثالثة بين محافظات الجمهورية فى عدد المدارس الخاصة بالمرحلة الثانوية العامة ، إذ يبلغ عددها (٣٨) مدرسة بنسبة تصل إلى ٣٥.٥١٪ من أجمالى عدد المدارس البالغ(١٠٧) مدرسة ، بينما يصل عدد فصول المدارس الخاصة بها إلى (٣٣٦) فصلا بنسبة تصل إلى (١٨.٣٦٪) من إجمالي عدد الفصول البالغ (١٨٣٠) فصلا.
- تنعدم المدارس الخاصة فى المرحلة الثانوية العامة فى محافظات أسوان ومطروح والوادى الجديد والبحر الأحمر وشمال سيناء وجنوب سيناء، بينما توجد مدرسة واحدة بمحافظات دمياط وقنا ومدرستين بمحافظات بنى سويف ، فى حين يصل عدد المدارس الخاصة فى محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية (٢٧٧) مدرسة بنسبة تصل إلى ٧٤.٤٦٪ من إجمالى عدد المدارس الخاصة على مستوى الجمهورية البالغ (٣٧٢) مدرسة ، **وهذا يمثل خللا واضحا فى تكافؤ الفرص التعليمية بين محافظات الجمهورية لما تمثله المرحلة الثانوية عنق الزجاجة للطلاب حيث توجههم إلى الجامعة ، وما يتميز به التعليم الخاص من انخفاض كثافة الفصول وتوفر الإمكانيات المادية والبشرية .**

- أيضا لا توجد مدارس ثانوية خاصة فى غالبية مراكز ومدن المحافظات وإنما تكون هذه المدارس فى معظم المحافظات فى عواصمها فقط فيحرم كثير من أبناء **المراكز** والمدن والقرى المختلفة من الالتحاق بالتعليم الثانوى الخاص ، وهذا أيضا يعد خللا فى تكافؤ الفرص التعليمية.
- يبلغ عدد المدارس الخاصة على مستوى الجمهورية بالمرحلة الثانوية العامة (٣٧٢) مدرسة بنسبة تصل إلى (٢٢,٤٪) من اجمالى عدد المدارس البالغ (١٦٦١) مدرسة وعدد الفصول للمدارس الخاصة(٢٧٦٤) فصلا بنسبة تصل إلى (١٠,٣٧٪) من إجمالى عدد الفصول البالغ (٢٦٦٥٢) فصلا، وهذا يعنى أن مدارس التعليم الخاص الثانوى تمثل نسبة كبيرة من مدارس التعليم الثانوى الحكومى، وإن كانت نسبة الفصول أقل مما يدل على أن كثافة الفصول فى مدارس الثانوية الخاصة أقل بكثير من نسبتها فى مدارس التعليم الثانوى الحكومى .
- وتشير فى هذا الصدد إحدى الدراسات إلى أنه على الرغم من تشجيع ودفع القطاع الخاص لكى يتوسع دوره فى التعليم الخاص، ولكن ينبغى أن يكون فى مساحات محدودة ولكن الاتجاه الأقوى هو تشجيع الشراكات بين التعليم العام والتعليم الخاص لأن ذلك سوف يعالج كثيرا من مشكلات التعليم العام والتعليم الخاص وسوف يسهم فى علاج الخلل فى مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (٣٧ – ١٢١).

إضافة لما سبق فإن الإلتحاق بالمدارس الخاصة يتاح فقط للقادرين لأبناء الطبقات القادرة ماديا نظرا لارتفاع قيمة الرسوم الدراسية، وتشترط المدارس الخاصة للالتحاق بها تخرج الطفل من الروضة التابعة لها، وقد يكون ذلك أحد الأسباب الرئيسية فى إقبال أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم برياض الأطفال التابعة للمدارس الخاصة كى يضمنوا وجود أبنائهم فى تلك المدارس فى المراحل التالية .

ويؤكد ذلك أعداد الملتحقين بالتعليم الخاص بمرحلة ما قبل التعليم الابتدائى فقد بلغ عدد المدارس فى مرحلة ما قبل الابتدائى للعام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١م للتعليم العام (٢٧٢٥) مدرسة فى حين بلغ عدد مدارس التعليم الخاص لنفس المرحلة (١١٩٤) مدرسة أى بنسبة (٤٣.٨٪) من التعليم العام وبنسبة ٣٠.٥٪ من جملة مدارس مرحلة ما قبل المرحلة الابتدائية فى مصر (٢٨ - *) وهى تمثل نسبة مرتفعة مما يؤكد أن التعليم الخاص يؤدى دورا مهما فى مرحلة ما قبل التعليم الابتدائى الخاص للشرط المذكور قبل ذلك ، وأيضا يعد خللا فى تكافؤ الفرص التعليمية ، لأن الذى لا يستطيع الحاق أبنائه فى مرحلة ما قبل التعليم الابتدائى الخاص لا يستطيع أن يلحقهم بالتعليم الخاص بمراحلة التالية.

كثافة الفصول بالتعليم العام والخاص كمؤشر للإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ،

لكى نوضح العلاقة بين التعليم العام والتعليم الخاص وتكافؤ الفرص التعليمية هناك مؤشرات للإخلال بهذا المبدأ المهم من بينها كثافة الفصول فى التعليم العام وكثافة الفصول فى التعليم الخاص.

والجدول التالى يوضح كثافة الفصول فى المراحل التعليمية المختلفة للتعليم العام والتعليم الخاص (٢٨ - *):

جدول رقم (٤)

متوسط كثافة الفصول لجميع المراحل التعليمية والتعليم العام والخاص عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م

نوع التعليم	ما قبل الابتدائى	الابتدائى	الاعدادى	ثانوى العام	ثانوى الصناعى	ثانوى زراعى	ثانوى تجارى
التعليم العام	٣٠	٤٢	٤٥	٤١	٣٦	٣٨	٣٨
التعليم الخاص	٣٢	٣٦	٣٣	٣٥	٣١	٠	٤١

- **يأتى ارتفاع عدد التلاميذ فى الفصل ليعزز الآثار السلبية للظروف** المادية المعاكسة والتى تؤثر على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين طلاب المدارس الحكومية وطلاب المدارس الخاصة ، فبينما يشهد التعليم الحكومى العام بكافة أنواعة ارتفاعا فى كثافة الفصول فقد بلغ متوسط كثافة الفصل فى المرحلة ما قبل التعليم الابتدائى(٣٠) تلميذا فى التعليم الحكومى، فى حين زاد متوسط الكثافة للفصل فى نفس المرحلة بالتعليم الخاص إلى (٣٢) تلميذا ، ويرجع ذلك إلى الإقبال الشديد على الالتحاق بهذه المرحلة فى التعليم الخاص أكثر منه فى التعليم العام.
- فى حين بلغ متوسط كثافة الفصل فى المرحلة الابتدائية فى التعليم العام الحكومى (٤٢) تلميذ فى الفصل وقد تصل فى بعض المناطق إلى (٥٠) تلميذا أو أكثر فى حين أنها لا تزيد فى التعليم الخاص عن (٣٦) تلميذا، وهذا يسهم فى جذب التلاميذ للالتحاق بالتعليم الخاص.
- أيضا يظهر التفاوت بوضوح فى المرحلة الإعدادية ، فقد بلغ متوسط كثافة الفصل فى المرحلة الإعدادية للتعليم الحكومى (٤٥) تلميذا بالفصل فى حين وصلت فى التعليم الاعدادى الخاص إلى (٣٣) تلميذا فقط ، **ومن هنا يتضح الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص** التعليمية لأن كثافة الفصل لها علاقة بالاستيعاب والتحصيل فى العملية التعليمية .
- أما فى المرحلة الثانوية فأيضا هناك تفاوت واضح فقد بلغ متوسط كثافة الفصل فى هذه المرحلة (٤١) طالبا بالتعليم الثانوى الحكومى فى حين بلغت فى التعليم الثانوى الخاص (٣١) طالبا فقط .

- أيضا فى التعليم الثانوى الفنى فيلاحظ أن متوسط كثافة الفصل فى التعليم الثانوى الصناعى الحكومى وصلت (٣٦) طالبا فى حين بلغ متوسط كثافة الفصل فى التعليم الثانوى الصناعى الخاص (٣١) طالبا فقط، وان اختلف الأمر قليلا فى التعليم الثانوى التجارى حيث بلغ متوسط كثافة الفصل فى الثانوى التجارى الحكومى (٣٨) طالبا فى حين بلغ متوسط كثافة الفصل فى التعليم التجارى الخاص (٤١) طالبا، وهذا يرجع إلى أن التعليم التجارى الخاص لا يحقق عائدا أو أرباحا كثيرة، فيضطر أصحاب هذه المدارس زيادة كثافة الفصول لتوفير النفقات وتحقيق أكبر عائد من الربح، بالإضافة إلى ضعف الإقبال من الطلاب على التعليم الثانوى التجارى الخاص.

حالة الأبنية وتعدد الفترات كمؤشر للاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية :

حتى يحقق التعليم هدفه المتمثل فى تأهيل النوعية المطلوبة من الخريجين بصورة جيده لا بد أن تتوافر الأبنية التعليمية بالمواصفات الملائمة والمرافق اللازمة لممارسة الأنشطة التعليمية والتربوية سواء أكان ذلك داخل حجره الدراسة أو خارجها فضلا عن توافر العدد الكافى من هذه الأبنية .

وبالنسبة لعدد الأبنية التعليمية فإنه مع ازدياد عدد السكان وبالتالى عدد الطلاب زاد الضغط على المبانى المدرسية ولا سيما أن حركة بناء المدارس كانت دون المستوى المطلوب مما ضاعف من هذه العيوب التى تشوب العملية التعليمية ، ليس فقط بسبب زيادة كثافة الفصل ، بل لتعدد الفترات الدراسية بالمبنى التعليمى الواحد .

والجدول رقم (٥) التالى يوضح عدد المدارس والفصول والطلبة نظام اليوم الكامل ونظام الفترتين فى التعليم الحكومى (٢٨ - *).

جدول (٥)

عدد المدارس والفصول والطلبة نظام اليوم الكامل ونظام الفترتين للتعليم الحكومى عام ٢٠٠٠/١/٢٠٠١م

المرحلة	نظام اليوم الكامل			نظام الفترتين		
	مدارس	فصول	طلبة	مدارس	فصول	طلبة
الابتدائية	٥٤٨٤	٦١٧٠٤	٢٤٦٩٦١٢	١٧٢٩	١٩٩٣٢	٨٧٤٩١١
الاعدادية	٢٥٥٦	٣٤٠٨٩	١٤٥٦٩٩٢	١١٦٢	١٥٧٢٤	٧٢٩١٢٨
الثانوية	٨٤٦	١٥١٢٣	٦٠٦٥٢٨	٣٣	٧٣٧	٣٣٣٩٦
الجملة	**٨٨٨٦**	**١١٠٩١٦**	**٤٥٣٣١٣٢**	**٢٩٢٤**	**٣٦٣٩٣**	**١٦٣٧٤٣٥**

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

- إن إجمالى المدارس نظام اليوم الكامل يصل إلى (٨٨٨٦) مدرسة حكومية بينما بلغ إجمالى المدارس نظام الفترتين إلى (٢٩٢٤) مدرسة.
- ان اجمالى فصول المدارس نظام اليوم الكامل بلغ (١١٠٩١٦) فصلا بينما بلغ إجمالى فصول المدارس التى تعمل فترتين (٣٦٣٩٣) فصلا ، ويبلغ عدد طلاب المدارس نظام اليوم الكامل (٥٣٣١٣٢) طالبا بينما يبلغ عدد الطلاب المدارس التى تعمل فترتين (١٦٣٧٤٣٥) طالبا، ويلاحظ أن المدارس التى تعمل لأكثر من فترة تتركز فى الأحياء الشعبية والفقيرة الأمر الذى يعكس ظلما واضحا ضد أبناء المناطق الفقيرة وتتفاقم آثاره فى المضى قدما فى برامج الإصلاح الاقتصادى.
- فى حين أن مدارس التعليم الخاص التى تعمل فترة ثانية تكاد تكون معدومة ففى المرحلة الابتدائية (**مدرستان فقط**) وفى المرحلة الاعدادية

(مدرسة فقط) وفى المرحلة الثانوية العامة (١٤) مدرسة وفى التعليم الثانوى الفنى الخاص لا توجد مدارس تعمل لفترة ثانية ، وهذا مؤشر للإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين التعليم العام والتعليم الخاص.

- ومن حيث صلاحية المبانى التعليمية وتوافر المرافق بها توضح البيانات أن أعلى نسب للمدارس غير صالحة كليا تتركز فى التعليم العام المجانى حيث بلغت هذه النسب (٨,٣٪) فى المدارس الابتدائية و(٢,٧٪) فى المدارس الاعدادية وفى المرحلة الثانوية العامة (١٤) مدرسة وفى التعليم الثانوى الفنى الخاص لا توجد مدارس تعمل فترة ثانية ، وهذا مؤشر للإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين التعليم العام والتعليم الخاص.
- ومن حيث صلاحية المبانى وتوافر المرافق بها توضح البيانات أن أعلى نسب للمدارس غير صالحة كلية تتركز فى التعليم العام المجانى حيث بلغت هذه النسب (٨,٣٪) فى المدارس الابتدائية(٢,٧٪) فى المدارس الاعدادية (١,٥٪) فى المدارس الثانوية بينما لا توجد مدارس غير صالحة كلية فى المدارس الخاصة، وتتجلى الظاهرة نفسها الدالة على تفاوت الخدمة المقدمة فى نوع التعليم بصدد الصلاحية الجزئية للأبنية وعدم توافر الأبنية والمكتبات والمرافق الصحية ومياه الشرب والكهرباء ، وتؤكد البيانات تركز المدارس غير الصالحة وغير المجهزة فى أحياء الحضر الشعبية والفقيرة ، بينما تقل إلى حد الاختفاء فى الأحياء الراقية ، وعلى ذلك فإن عبء هذه الظاهرة يمثل تحيزا ضد الفقراء ومحدودى الدخل الذين لا يجدون بديلا عن التعليم الحكومى ، بل إن سوء حالة هذا النوع من التعليم قد تدفع قطاعا من أبناء

الطبقة الوسطى لإلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص مما يشكل عبئا على قدرتهم المالية (٣ – ٢٤٤) وهذا دليل على الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين التعليم العام والتعليم الخاص فى هذا الجانب .

الازدواجية الثقافية بين التعليم العام والخاص وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية :

حددت قوانين التعليم أهداف التعليم العام فى تكوين الدارس تكوينا ثقافيا وعلميا وقوميا على مستويات متتالية من النواحى الوجدانية والقومية والتعليمية والاجتماعية والصحية والسلوكية وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التى تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق هدفه والإسهام بكفاءة فى عمليات وأنشطة الانتاج والخدمات أو لمواصلة التعليم العالى والجامعى من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه (١٧ – ١٩) هذه هى ملخص لأهداف التعليم العام كما حددتها القوانين المنظمة للعملية التربوية فى جمهورية مصر العربية .

فى حين حدد القرار الوزارى رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٦م بشأن التعليم الخاص أهداف التعليم الخاص فيما يلى (٢٩ - *):

١ – المعاونة فى مجال التعليم الأساسى والثانوى العام والفنى وفق الخطط والمناهج المقررة فى المدارس الرسمية المناظرة ، وهنا تظهر علاقة التعاون بين التعليم العام والتعليم الخاص لأن المناهج والخطط الدراسية توضع من قبل وزارة التربية والتعليم باستثناء بعض المقررات الاضافية فى التعليم الخاص.

٢ – التوسع فى دراسة اللغات الأجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة ، وهذه المقررات هى مقررات إضافية تقررها المدارس الخاصة، والبعض يرى أن ذلك قد يساعد

فى خلق ازدواج ثقافى بين التعليم العام والتعليم الخاص والبعض الآخر يرى أن هذه المقررات قد تؤثر على الهوية الثقافية للمتعلمين .

٣ – دراسة مناهج خاصة وفق ما يقرره وزير التربية والتعليم وبعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم ، وهذه المناهج مرتبطة بالمقررات الدينية التى تقررها المدارس الخاصة ذات الطابع الدينى أو مقررات اللغات الأجنبية التى تقررها المدارس الخاصة الأجنبية .

ولما كانت المناهج الدراسية تمثل بعدا مهما من الأبعاد التى تبرز سياسة الدولة وفلسفتها واتجاهاتها القومية والعالمية مما يساعد على تكوين هوية متميزة للمجتمع، لذا فإن العولمة بأجهزتها المختلفة تسهم فى وضع الأهداف التعليمية التى تسعى الدولة فى تحقيقها من خلال المناهج الدراسية والمقررات المختلفة التى تدرس فى المدارس ومن هنا تبدو الأهمية للبعد القومى فى تلك المناهج وحرص الدولة بأجهزتها المعنية المختلفة على الإشراف على تخطيط وتنفيذ هذه المناهج ، ومن أجل ذلك فإن وضع الخطط التعليمية وصياغة المناهج عملية ترتبط ببناء واعداد الإنسان وبالتالى فإن من المهم أن تظل مركزية ولكن ذلك لا يحول دون أن تكون هناك ومناهج خاصة بالتعليم الخاص على أن تتبع هذه المناهج الخطط المركزية للدول وهناك من الدول الكبرى التى تسمح لمدارس كل اقليم أو مقاطعة أن تكون لها مناهجها وخططها التعليمية الخاصة بها والتى يتطلبها هذا الإقليم خاصة إذا كانت الدول تتعدد أقاليمها وبيئاتها بشكل واضح (٢٣ – ٦٨).

وطبقا لقانون التعليم الخاص ٣٠٦ الصادر فى عام ١٩٩٣ فى المادة (٥٠) التى تنص على أنه تطبق خطط ومناهج المدارس الرسمية المناظرة على المدارس الخاصة بما فيها مدارس اللغات وتعتبر مدرسة لغات خاصة كل مدرسة تقوم بتدريس لغة أجنبية

أو أكثر بمستوى رفيع تحدده الوزارة مع تدريس مواد العلوم والرياضيات بلغة أجنبية وفق الخطة والمنهج والكتاب المقرر بالمدارس الرسمية المناظرة ويجوز بموافقة وزير التربية والتعليم الترخيص للمدارس الخاصة بإضافة بعض المقررات إلى الخطة الأصلية إذا رأى من الأسباب الفنية ما يدور ذلك مع التزام المدرسة الخاصة فى هذه الحالة بتدريس المنهج الاصلى المقرر فى المدارس الرسمية المناظرة بالكامل (٢٩ - *).

كما يجوز أن تدرس فى الحلقة الابتدائية من مرحلة التعليم الأساسى فى التعليم الخاص لغة أجنبية أو أكثر ويجب أن تعتمد خطط ومناهج وكتب اللغات الأصلية من وزير التربية والتعليم وذلك بعد بحثها بمعرفة الجهات المختصة بالوزارة .

ويلاحظ من خلال أهداف التعليم الخاص التى تم عرضها أن من بينها أهداف التوسع فى دراسة المقررات للغات الأجنبية وتستغل هذه المدارس هذا الهدف للترويج وجذب الطلاب للالتحاق بها نظرا لشعور أولياء الأمور إلى الاحتياج للغات فى مجالات العمل العصرية واعتقادهم أن ذلك سوف يتيح للأبناء فرص عمل أفضل وترتب على ذلك اغتراب ثقافى لدى الطلاب فى التعليم الخاص وضعفت لغتهم العربية ، بل زاد انتمائهم إلى اللغات الأجنبية أكثر من اللغة العربية . ومن هنا ظهرت الازدواجية الثقافية بين طلاب التعليم العام وطلاب التعليم الخاص.

وقد أشارت احدى الدراسات إلى هذه الظاهرة بأن هناك عدم تجانس ثقافى بين طلاب التعليم العام وطلاب التعليم الخاص ، بل هناك ازدواجية ثقافية فى كل المستويات التعليمية ، وهذا التناقض والازدواجية الثقافية يدعو الحكومات فى الدول إلى التوسع فى التعليم العام ودعمه خاصة المناهج ومحتواها لمحاولة تخفيف حدة الازدواجية الثقافية بين التعليم العام والتعليم الخاص (٤٠ - ١٦٣ : ١٧٩).

وقد أضافت وزارة التربية والتعليم لونا آخر من ألوان الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين التعليم الخاص والتعليم العام بإصدارها طبعات مميزة وفاخرة للمقررات والكتب الدراسية المخصصة للتعليم الخاص وتمتاز بأن أغلفتها من النوع الفاخر وملونة وأوراقها من النوع الجيد فى مقابل تحصيل مبالغ كبيرة من التعليم الخاص ، ويعد هذا نوع من أنواع التميز الطبقى والاجتماعى بن طلاب التعليم العام وطلاب التعليم الخاص يترتب على كل ما سبق من مقررات أجنبية ، ومقررات إضافية دينية وشكل وطباعة الكتب المميزة للتعليم الخاص مؤشر من مؤشرات الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وعدم تحقيقة فى ظل وجود هذه الأشياء .

تعقيب :

يتضح من عرض العلاقة بين التعليم العام والتعليم الخاص وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذى تنادى به السياسة التعليمية منذ فترة زمنية طويلة، إنه بظهور وانتشار التعليم الخاص والنظر إليه فى الآونة الأخيرة كمشاريع استثمارية ذات عائد وربح لرجال الأعمال بدأ الخلل فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وقد لوحظ هذا الخلل من خلال عدة مؤشرات يمكن اجمالها فى الجوانب التالية:

أولا ، مجانية التعليم ومحاولة إلغائها أو ترشيدها فى ظل انتشار وتوسع التعليم الخاص:

تعالت الأصوات المنادية بذلك وكان معظمهم من رجال الأعمال والمستثمرين لأن ذلك سوف يعود عليهم بالفائدة لأنه كلما ارتفعت رسوم ومصروفات المدارس الحكومية مع عدم توفر الخدمات والإمكانيات كلما اضطر أولياء الأمور إلى تحويل أبنائهم إلى مدارس التعليم الخاص.

ثم اتجهت الدولة إلى تخفيض نفقاتها على التعليم العام كنوع من ترشيد الإنفاق الحكومى نظرا للعجز الشديد فى الأعوام الأخيرة بميزانية الدولة وترتب على هذا ظهور التفاوت الشديد بين إمكانيات وتجهيزات التعليم العام والتعليم الخاص وظهر الخلل فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بينهما .

ثانيا ، انتشار وتزايد اعداد مدارس التعليم الخاص ،

على الرغم من انتشار وتزايد اعداد مدارس التعليم الخاص فى السنوات الأخيرة إلا أنه لوحظ أنه يتركز فى محافظات معينة مثل القاهرة والجيزة والإسكندرية وتوجد كثير من المحافظات لا يوجد بها مدارس خاصة أو بها مدارس قليلة جدا ، كما أن المدارس الخاصة أيضا تتركز فى عواصم المحافظات وتحرم باقى المراكز والمدن والقرى من هذه المدارس ، مما يعد ذلك أيضا إخلالا بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

ثالثا ، متوسط كثافة الفصل وحالة أبنية التعليمية ،

فى الوقت الذى تكتظ فيه مدارس التعليم العام وفصولها بالطلاب وتصل فى كثير من الأحيان إلى (٥٠) طالبا فأكثر فى الفصل الواحد خاصة فى الأحياء الفقيرة ، نجد أنها لا تزيد على (٣٠) طالبا فى التعليم الخاص، كذلك حالة الأبنية التعليمية فالحكومة منها والمنتشرة فى الأرياف والمناطق الشعبية منها متهالكة ، ولا تتوفر بها الإمكانيات والتجهيزات وفى أمس الحاجة للصيانة والترميم، وفى الوقت ذاته تنتشر فى الأحياء الراقية والمدن الكبيرة المبانى الحديثة والمجهزة ، للمدارس الخاصة بالأفنية والملاعب وأماكن مزاولة الأنشطة لجذب أكبر عدد من الطلاب .

ولا يزال دور القطاع الخاص فى التعليم مسيرا للجدل ، فالتعليم يختلف كثيرا عن السلع الأخرى ، كما أن المؤسسات التعليمية الخاصة تعمل بالضرورة بدرجة أكبر كفاءة

من المؤسسات التعليمية الحكومية بالإضافة إلى هذا ، فإن المؤسسات التعليمية الخاصة تعمل على تعميق التفاوت الاجتماعى فى المجتمع المصرى .

رابعا : الازدواجية الثقافية بين التعليم العام والخاص :

الازدواجية الثقافية التى أوجدها انتشار التعليم الخاص بتدريسه كثير من المناهج باللغات الأجنبية وأحيانا جميع المقررات كذلك بالمناهج الأجنبية الإضافية مما ساعد على إضعاف اللغة العربية لدى الطلاب فى التعليم الخاص وميلهم للغة الأجنبية وقد بالغت المدارس الخاصة فى هذا الجانب لجذب أكبر عدد من الطلاب الذين يشعرون أهمية ذلك مع متغيرات العصر، وهذا أحدث خللا فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين المتعلمين فى التعليم العام والمتعلمين فى التعليم الخاص.

ثالثا : جودة العملية التربوية بالتعليم العام والتعليم الخاص :

إن جودة التربية عبارة عن مجموعة الخصائص والسمات التى تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية بما فى ذلك كل أبعادها مدخلات وعمليات ومخرجات قريبة أو بعيدة وتغذية راجعة ، وكذلك التفاعلات المتواصلة التى تؤدى إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع معين، وعلى قدر سلامة الجوهر تتفاوت مستويات الجودة (٢٣ – ٣١٥).

وقد تضاعف الاهتمام بجودة التربية فى التسعينات حيث زاد اعتقاد معظم الدول أن أفضل استعداد للقرن الحادى والعشرين يكون من خلال تربية عالية الجودة تكفل تكوين مواطن يصلح للعيش الفعال فى القرن الحادى والعشرين.

وقد أقبلت أغلب المجتمعات ولا سيما النامية على التوسع فى التعليم بكافة مراحلة فى الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين ونظرت إليه على أنه العامل

الحاسم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحقق المساواة والعدالة وقد صاحب ذلك فى بعض الأحيان التضحية ببعض شروط الجودة فى التعليم .

التمويل وجودة العملية التربوية بالتعليم العام والخاص :

يلاحظ أن مسألة تمويل التعليم العام تواجه بقيود أساسية فى حركتها تتمثل فى كثرة المطالب المتنافسة على ايرادات الحكومة أو الدخل القومى عامة فمشكلة التمويل ترتبط بالتنمية التى ارتفعت تكاليفها ارتفاعا كبيرا خلال الاعوام القليلة الماضية بشكل أدى إلى تزايد القصور فى الايرادات المتاحة لمواجهة هذا الارتفاع المقابل فى التكاليف التعليمية (١٥ – ٥٥).

ويعتمد تمويل التعليم العام فى الدول النامية أساسا على التمويل المقدم من جانب الحكومات وذلك على عكس الحال فى البلدان الصناعية المتقدمة حيث يلعب التمويل الخاص دورا مؤثرا فى تمويل تكاليف التعليم.

ودور الحكومات فى تمويل التعليم فى الدول النامية دورا أساسى، بل أنه بالنسبة لبعض الدول ومن بينها مصر فإن دور القطاع الخاص (**تبرعات وهبات**) فى تمويل التعليم محدود للغاية والاعتماد يكاد يكون كلية على الحكومة فى الإنفاق على التعليم العام (٢٤ – ١٢٧).

والإنفاق على التعليم العام الحكومى كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى قد شهد خلال الثمانينات والتسعينات تذبذبا بين الزيادة والنقصان ثم بدأت تتناقص بعد التسعينات ، وأن هذه المخصصات غير قادرة على مواجهة الأعداد المتزايدة من الطلاب فى الوقت الذى يرتفع فيه الإنفاق على التعليم العام فى كثير من الدول الأخرى ، فقد بلغت ميزانية التعليم إلى الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٣/٨٢ حوالى ٩.٨٪ ثم تناقصت

فوصلت إلى ٥٠٨٪ فى عام ١٩٩١/٩٠ م ثم انخفضت فوصلت إلى ٤٠٧٪ عام ١٩٩٥/٩٤م ثم زادت زيادة طفيفة فوصلت إلى ٥٪ فى عام ١٩٩٦/٩٥م (١-١٥١).

كما أدى تخفيض قيمة الجنية المصرى وايجاد أسواق حره للنقد الأجنبى وتحرير التجارة الخارجيةمن خلال رفع الحواجز الجمركية ، وتحرير أسعار السلع والخدمات إلى تخفيض الأجور الحقيقية للعاملين فى الدولة ، وخاصة العاملين فى القطاع التعليمى وهم أكثرية بحكم تعاملهم مع الملايين من التلاميذ وأدت هذه الاصلاحات إلى انخفاض جودة التعليم (٨-٢٣).

وتعد أزمة تمويل التعليم العام من أخطر وأكبر الأزمات التى تواجه التعليم فى البلدان النامية وخاصة فى مراحل التعليم العام، ولا تبدو فقط هذه الأزمة فى صعوبة الوفاء بالالتزامات المالية اللازمة لتقديم خدمة تعليمية على مستوى كمى ونوعى مناسب بل تبدو فى عدم استعداد عديد من البلدان تقديم مساعدات مناسبة للتعليم بنفس السخاء الحادث فى مجالات أخرى من التنمية فى المجتمع ، وتباين دور القطاع الخاص فى الإنفاق على التعليم بالمقارنة فى الإنفاق على التعليم العام ففى الدول ذات الاقتصاديات المرتفعة الدخل نجد أن الإنفاق على التعليم الخاص منخفض، بينما فى الدول ذات الاقتصاديات المنخفضة فنجد أن هناك تباينا واضحا بين القطاع الخاص والقطاع العام فى الإنفاق على التعليم، وعلى الرغم من زيادة تمويل العملية التعليمية بالتعليم العام إلى حد بعيد ، ولكن هذه الزيادة لا يمكن أن تحسب كمبالغ نقدية عائدة إلى الفرد المتعلم فى المدارس العامة ومن هنا ينبغى أن يكون هناك جزء كبير من عائدات الضرائب لدعم التعليم العام حتى يستطيع أن ينافس التعليم الخاص فى جودة العملية التعليمية (٣٥ - ٦).

وقد صاحب أداء التعليم العام حاليا تزايد معدلات تكلفته مقرونا بأزمات اقتصادية عالية أشد وقعا وتأثيرا ويضاف إلى ذلك اهتمام جماعات وشركات متعددة بالتعليم من حيث أهدافه وبرامجه ونتائجة وغير ذلك وأصبح التعليم معرضا الآن للمزيد من التدقيق والتمحيص بل أصبح محاسبا أمام المجتمع فيما يقدمه ، وعليه أن يقدم دلائل على العائد منه فى مقابل ما يبذل من وقت وجهد ومال وهذا يعنى تركيزا أشد على جودة ما يقدمه (٢٣- ٣٣).

ومن هذا المنطلق بدأت المدارس الخاصة تحاول أن تظهر أنها تقدم خدمة تعليمية متميزة وجودة عالية فى العملية التربوية لا يحصل عليها التلاميذ فى مدارس التعليم العام من أجل ذلك بدأ أولياء الأمور يهربون بأبنائهم من مدارس التعليم العام إلى مدارس التعليم الخاص فى نظير ذلك بدأت المصروفات ترتفع تدريجيا حتى وصلت إلى ألوف الجنيهات فى الحضانة ورياض الأطفال (١١ ـ ٣٥).

يتضح مما سبق أن تمويل التعليم يعد من المؤشرات المهمة لجودة العملية التربوية ففى الوقت الذى تواجه فيه التعليم العام أزمة فى تمويله وتراجع الدولة عن تمويله نظرا للتغيرات الاقتصادية التى تشهدها البلاد منها الزيادة السكانية والعجز فى الميزانية العامة للدولة ، مما يترتب عليه قصور شديد فى الأبنية التعليمية والنقص الصارخ فى اعدادها فضلا عما تعانية الأبنية القائمة من تدهور وسوء صيانة ، فإن التعليم الخاص يحدد الرسوم والمصروفات التى توفر له الإمكانيات والأبنية والقيام بكافة الأنشطة فى كل المجالات التربوية بالإضافة إلى هامش الربح لأصحاب هذه المدارس.

نتائج الامتحانات في التعليم العام والخاص كمؤشر من مؤشرات جودة العملية التربوية ،

على الرغم من أن الأداء فى الامتحانات العامة ومعدل الانتقال من مرحلة تعليمية إلى التى تليها هما من المؤشرات التى تعبر عن الفروق بين المدارس الناجحة والأخرى غير الناجحة إلا أن من الملاحظ أن التلاميذ يحققون أكبر قدر ممكن من الاستفادة فى المدارس ذات التكلفة والتى تتميز بالتنظيم الجيد والفاعلية الأكثر تأثيرا والتى هى فى العادة من المدارس الخاصة .

وبالنسبة لامتحانات مدارس التعليم الخاص فينص قانون التعليم الخاص لعام ١٩٩٣م مادة (٥١) على أن تشرف المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة على الامتحانات بالمدارس الخاصة ذات المصروفات وتعتمد نتائجها وفق النظام التالى :

(أ) ترسل المدرسة الخاصة للمديرية أو الادارة التعليمية المختصة قبل بدء موعد الامتحانات فى كل صف على حدة وعلى الجهاز المختص بالمديرية أو الأدارة التعليمية المختصة التأكد من أحقية كل تلميذ فى التقدم للامتحانات ثم تعتمد هذه الكشوف وتحفظ صورة منها بالمديرية والادارة التعليمية المختصة وترسل صورة أخرى للمدرسة وتسلم الثالثة لمندوب المديرية الذى يكلف بالإشراف على أعمال الامتحانات بالمدرسة.

(ب) يتولى المدرس الاول فى المدرسة الخاصة وضع أسئلة الامتحانات فى مادته بشرط أن يكون مستوفيا للاشتراطات المقررة لمن يقوم بوضع الأسئلة فى المدارس الرسمية فإذا لم يتوافر فى المدرسة الخاصة من يجوز له وضع الأسئلة يقوم موجه أول بتكليف أحد المدرسين الأول بمدرسة رسمية مناظرة بوضع أسئلة الامتحانات على أن يكون ناظر المدرسة مسئولا عن سريتها .

(ج) تكلف مديرية التربية والتعليم أو الإدارة التعليمية المختصة أحد الموجهين بالإشراف على امتحانات المدرسة الخاصة ويتحتم عليه التواجد فى المدرسة قبل بدء الامتحانات بثلاثة أيام على الأقل للتأكد من استيفاء كافة الإجراءات المتعلقة بالامتحان ويستمر الإشراف على سير الامتحانات وعلى أعمال تقدير الدرجات واستخراج النتائج واعتمادها ولة أن يستعين ببعض المراجعين لمعاونته فى القيام بالمهمة الموكلة اليه.

وللمديرية والإدارة التعليمية المختصة أن تخضع الامتحانات مدرسة خاصة أو أكثر لإشراف مدرسة رسمية مماثلة ، وذلك بناء على طلب المدرسة الخاصة أو لعدم توافر مقومات سير الامتحانات بالمدرسة.

أما بالنسبة لإعداد الامتحانات للمقررات الإضافية فلا بد أن توضح هذه المدارس بالتفصيل نظمها من حيث تواريخها وتقدير درجاته وجدول الامتحان وقواعد استخراج النتيجة والشهادات النهائية وطريقة احتساب درجات اعمال السنة وتاريخ اعتماد هذه القواعد .

وتعد نتائج الامتحانات فى التعليم العام والتعليم الخاص مؤشرا من مؤشرات جودة العملية التعليمية وتشير نتائج الامتحانات فى مرحلة الشهادة الابتدائية العامة التى بلغت نسبة النجاح بها (٨٢,٧٪) عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م مقابل (٩٩٪) فى نفس المرحلة تعليم خاص ويتضح هنا مدى التفاوت الكبير فى نسب النجاح فى القطاعين من التعليم وفى نفس العام بلغت نسبة النجاح فى الشهادة الاعدادية فى التعليم الحكومى (٨٢,٨٪) عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ م مقابل (٩٨,٧٪) فى التعليم الخاص فى العام نفسه، بلغت

نسبة النجاح عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م فى الشهادة الثانوية العامة تعليم حكومى (٩٠,٧٪) مقابل (٩٤,٦٪) فى التعليم الخاص فى العام نفسه (٢٨ – ١٠٢ : ١٠٩).

ويتضح من هذه النتائج أن التعليم الخاص له من الكفاءة والجودة التى تظهر من خلال نتائج الامتحانات أكثر من التعليم العام.

وإن كان هذا الرأى ليس دقيقا ، وهو يمثل مشكلة رئيسية وهى أن الباحثين يتعاملون مع التعليم ككيان منفصل عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، والسياسية والبيئة ومن هنا تظهر عدم الدقة فى تفسير النتائج السابقة ، وينبغى النظر إلى الظروف المحيطة لطلاب النوعين من التعليم ، فطلاب التعليم الخاص يتمتعون بمستوى اقتصادى مرتفع عن طلاب التعليم العام ، وهذا ييسر لهم سبلا أفضل للتحصيل والاستذكار وبالتالى ينعكس على صحتهم البدنية وغير ذلك (٢ – ١٩).

وأوضحت إحدى الدراسات أن هناك عوامل كثيرة تؤثر فى نتائج امتحانات التعليم العام والتعليم الخاص وليس جودة التعليم فقط ، فقد أجريت مسابقات بين طلاب مدارس التعليم الخاص بطلاب مدارس التعليم العام فى صورة اختبارات وكانت النتائج تشير إلى ارتفاع مستوى طلاب المدارس الخاصة عن طلاب المدارس العامة ، ولكن بعد ربط هذه النتائج بدخل الأسرة والمستوى الثقافى للوالدين وغير ذلك لوحظ أن كثير من النتائج السابقة راجعة إلى هذه العوامل وليس إلى العملية التربوية فى المدارس الخاصة (٢٨ – ٥٣ : ٧٦).

وفى دراسة أخرى أشارت نتائجها إلى ان الحقيقة فى النجاح المرتفع للطلاب فى التعليم الخاص يرجع إلى حسن اختيار هذه المدارس لطلابها حيث إنهم غالبا يكونون على درجة عالية من الذكاء والمستوى الأسرى لهم مرتفع اجتماعيا وثقافيا ، ومن هنا ظهر

أن التعليم فى المدارس الخاصة أفضل فى نتائجها من مدارس التعليم العام، وهذا يعنى أن القادرين يشترون مستقبل أبنائهم وإن كانت الدولة تسعى إلى تحسين العملية التربوية فى التعليم العام (٣١ – ١٢ : ١٤).

وهذا يعنى أنه على الرغم من أن كثيرا من مؤيدى التعليم الخاص يرون أن نتائج الامتحانات فى التعليم الخاص التى نفوق مثيلتها فى التعليم العام فى جميع المراحل التعليمية بمستوياتها المختلفة يرجع إلى جودة العملية التربوية فى التعليم الخاص منها فى التعليم العام لكن من خلال نتائج الدراسات التى تم عرضها نجد أنه ليست الجودة هى العامل الوحيد فى اظهار هذه النتائج بهذه الصورة ولكن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية تسهم فى ذلك .

المشكلات التربوية وتاثيرها على جودة العملية التربوية بالتعليم العام والخاص ،

هناك مشكلات تواجه التعليم العام، والتى يرى البعض أنها قد تؤثر على جودة التعليم به منها ما يتعلق بالمعلم فقد ترتب على تراجع مكانة مهنة التعليم تراجع مكانة المعلم وتواضع التقدير الاجتماعى والمادى لمجهودات المعلم على نحو يجعله يشعر بالإحباط كما أن الدور المجتمعى الذى تقوم به نقابة المعلمين أقل مما حدث حوله على الرغم من إمكاناتها وقدراتها وفاعليتها فى التأثير على النظم التعليمية، فدورها قاصر على السعى لتوفير المطالب الوظيفية والفئوية لبعض اعضائها .

وهناك مشكلة التمويل والتى تعد عائقا أمام التعليم العام وترتب على ذلك نقص المخصصات البشرية والمادية والإمكانيات والتجهيزات التى يمكن بها تقديم خدمة تعليمية جيدة المضمون والمحتوى ، وهذا ما تفتقر اليه غالبية المدارس الحكومية وتتميز

بـه المـدارس الخاصـة مـن مستوى امكانيـات عاليـة ماديـا وبشـريا وتقنيـات حديثـة التى أسهمت فى جودة العملية التربوية فى التعليم الخاص عنها فى التعليم العام .

وهنـاك مشكلة المبانى التعليمية وحالتها وكثافة الفصول التى أشرنا إليها عند الحديث عن تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم العام والخاص والتى يعتبرها البعض أنها من مؤشرات الجودة فى العملية التربوية فى التعليم الخاص والعكس فى التعليم العام .

هنـاك أيضـا مشكلة الارتبـاط بين نوع التعليم والفـرص المتاحـة للعمـل فى سوق العمل فعدم توفر المخصصات والامكانيات فى التعليم العام وتوفرها فى التعليم الخاص الذى أصبح يسد حاجة السوق بوجود أنشطه جديدة ظهرت مع السياسات الاقتصادية الجديـدة وتتطلـب خـريجين لـديهم لغـات مختلفـة وحاسـب آلى وغـير ذلـك (١٩ - ١٦٢) لارتباط ذلك عند الكثير من الناس بجودة العملية التربوية فى التعليم الخاص وأن الخريجين سوف يكونوا على درجة عالية من الكفاءة نتيجة تدريبهم وتوفر الامكانيات والاجهزة بمدارس التعليم الخاص .

ويمكن القول إن هناك مشكلات تواجه القطاع الحكومى العام وتؤثر على جودة العملية التربوية ، وهذا لا يعنى أنه ليست هناك مشكلات تواجه القطاع الخاص، بل هناك الكثير مما يعد مشكلات تعليمية يشترك فيها القطاعان من التعليم الخاص والعام مثل ما يتصل بالمناهج والمقررات ومستوى المعلم وغير ذلك وبلا شك أن المشكلات التى يعانى منها التعليم العام لها تأثير على جودة العملية التربوية به خاصة المرتبط بعدم توافر الجوانب المادية والبشرية بها فكثير من هذه الجوانب متعلقة بسير العملية التعليمية كالمعامل والمختبرات وأماكن مزاولة الأنشطة وغير ذلك .

بعض الدراسات التي تناولت جودة العملية التربوية بين التعليم العام والخاص ،

هناك العديد من الدراسات التى تناولت علاقة التعليم العام بالتعليم الخاص من حيث جودة العملية التربوية ففى احدى الدراسات التى تناولت هذه العلاقة أوضحت أن علاقة التعليم العام بالتعليم الخاص علاقة معقدة وديناميكية ووجود أوجه التنافس والاختلاف كثيرة ، وان كانت العلاقة تتضح من خلال ادعاء كل منهما فى امتلاكه للجودة الخادعة (٣٩ – ٢٥٦) بمعنى أن كلا من القطاعين للتعليم يحاول إظهار الايجابيات لكسب الرأى العام واظهار تحقيقه لأهداف العملية التربوية .

ويرى البعض أن مؤسسات التعليم الخاص تمتلك خصائص تميزها عن مؤسسات التعليم العام ، وهى تنطوى على قدر أكبر من المرونة فى عملها وتمويلها وهذه الخصائص التى يملكها التعليم الخاص تمكنه من تقديم تربية أكثر فاعلية حتى فى حالة تساوى التقويم التربوى فى التعليم الخاص والتعليم العام ، فإن الدوافع والأساليب الادارية المتبعة فى مؤسسات التعليم الخاص تجعل التعليم فيه أكثر جودة من التعليم العام.

وقد أشارت نتائج إحدى الدراسات التى تناولت علاقة التعليم العام بالتعليم الخاص من حيث الجودة إلى أن هناك دعوة للتنافس والسباق بين التعليم العام والتعليم الخاص ، بل يصل الأمر إلى درجة العداء بين التعليم العام والتعليم الخاص ، وعلى الرغم من ظهور التعليم الخاص على أنه عالى الجودة عن التعليم العام إلا أن الدراسة أوضحت أن ذلك له أسباب اجتماعية وثقافية أثرت على جودة التعليم الخاص (٣١ – ١٢).

وتناولت دراسة أخرى جوانب من جودة التعليم العام والتعليم الخاص والتعرف على الفروق بين الطلاب الذين تخرجوا من مدارس ثانوية حكومية والذين تخرجوا من مدارس ثانوية خاصة وتفوق طلاب الثانوية الخاصة على أقرانهم الذين تخرجوا

من مدارس ثانوية حكومية فى المعدلات التراكمية للمقررات الدراسية ، بل وجدت الدراسة أن هناك تميزا للطالبات اللاتى درسن فى مدارس ثانوية حكومية على نظيراتهن من اللواتى درسن فى مدارس ثانوية خاصة فى مستوى التحصيل فى المقررات المحلية .

وتؤكد الدراسة على أن المدارس الخاصة ليست البديل عن الحاجة إلى فتح مدارس حكومية جديدة لمواكبة النمو السكانى والاستمرار فى تطويرها (١٦ – ٤٠) وهذا يوضح أن العلاقة بين التعليم العام والتعليم الخاص من حيث الجودة التربوية ليست فى صالح التعليم الخاص بصفة دائمة ، فحينما تهتم الدولة بمدارس التعليم العام وتوفر لها الإمكانيات يتفوق طلابه نظرا لمستوى طموحاتهم المرتفعة عن طلاب مدارس التعليم الخاص وهذا ما أكدته نتائج كثير من الدراسات.

فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن أداء الطلاب فى التعليم العام ممتاز بصفة عامة ، ولا يقل عن أداء التعليم الخاص على الرغم من التمويل غير الكافى للتعليم العام ومن أجل ذلك توصى الدراسة بضرورة الاهتمام بتمويل التعليم العام ومساواته بالتعليم الخاص من حيث الإنفاق عليه، بالاضافة إلى مساواة الحاجات التربوية الموجودة فى التعليم الخاص والتعليم العام (٣٥ - *)

ويرى البعض أنه فى حالة تفوق بعض الإمكانيات فى التعليم العام وليس بشرط أن يتساوى مع إمكانيات التعليم الخاص ، مع شعور أولياء الأمور باهتمام القائمين على التعليم العام بتحقيق أهداف العملية التربوية فسوف يتجه أولياء الأمور إلى الحاق أبنائهم بالتعليم العام لأن نسبه كبيرة منهم يحملون أنفسهم عبئا ثقيلا بإلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة ، ولكن حرصا منهم وخوفا على مستقبل أبنائهم يضحون بقوتهم فى سبيل ذلك.

وقد أوضحت نتائج احدى الدراسات أنه عندما يختار الوالدان مدارس عامة تعمل أفضل وعلى درجة عالية من الكفاءة وتتوافر بها الإمكانيات ، فإن ذلك يؤثر على التعليم الخاص فيبدأ طلاب التعليم الخاص فى التناقص فيخفض أصحاب المدارس الخاصة مصروفاتها ، وقد يرجع الشعور بجودة العملية التربوية فى المدارس الحكومية إلى حسن اختيار المعلمين المؤهلين تربويا عنهم فى التعليم الخاص لأن غالبيتهم فى الأخير غير مؤهلين تربويا، هذا يدعو المسئولين إلى الاهتمام بالتعليم العام وتحسين العملية التربوية فيه ، وبذلك يتجه أولياء الأمور إلى هذا التعليم وتنخفض أعداد التعليم الخاص (٣٢ – ٧٨) . وقد أجرت إحدى الدراسات مسابقات لقياس الإنجاز والأداء لدى طلاب التعليم العام وطلاب التعليم الخاص فى الولايات المتحدة الأمريكية وقد أثبتت الدراسة أنه لا يوجد هناك دليل واضح على أفضلية أداء الطلاب فى التعليم الخاص عن طلاب مدارس التعليم العام ولكن هناك بعض مدارس التعليم الخاص حققت نتائج أفضل وهذا يرجع إلى المنطقة والبيئة المحيطة بالمدرسة وان كانت هناك مدارس عامة قد حققت نتائج أعلى طالما توفرت بها الإمكانيات (٤١ –٦٦٠).

وهذا يعنى أن جودة العملية التعليمية ليست دائما فى صالح التعليم الخاص كما أوضحت نتائج كثير من الدراسات ، ففى المدارس الحكومية إذا توفرت بعض الإمكانيات لتفوقت فى جودة العملية التربوية وهذا ما أكدته كثير من الدراسات التى كان من نتائجها أنه لا توجد أفضلية للتعليم الخاص على التعليم العام من حيث الإنجاز أو التحاق الطلاب أو الأداء والتحصيل ولكل من النوعين الأداء الخاص به والإنجاز الذى يتميز به (٣٤ – ٦٩٧).

وهذا يعنى أنه لو أزيلت المعوقات من أمام مدارس التعليم العام لارتفعت جودة العملية التربوية بها لكى تنافس جودة التعليم الخاص بل قد تتفوق علية ، كما أثبتت نتائج كثير من الدراسات .

تعقيب :

يتضح من عرض العلاقة بين التعليم العام والتعليم الخاص من حيث جودة العملية التربوية أن قضية تخفيض الإنفاق على التعليم العام وتشجيع التعليم الخاص واستنادا على الرأى المؤيد لهذه السياسة القائل إن التعليم الخاص سوف يسهم فى تحسين مستوى الكفاءة والفاعلية لأداء التعليم الخاص مقابل التعليم العام يترتب على هذا سلبيات كثيرة من بينها أن تخفيض الدعم المتضمن فى برنامج الإصلاح الاقتصادى أثر على التعليم العام من خلال الزيادة فى تكلفة التعليم والتى انعكست فى تخفيض حجم الخدمات والإمكانيات ، وهذا أثر بالطبع على جودة العملية التربوية فى التعليم العام وبمعنى آخر تخفيض الإنفاق على التعليم العام كان على حساب جودة التعليم ، فى حين ينفق على التعليم الخاص بسخاء وتتوفر به كل الإمكانيات مما أظهره بأنه يفوق التعليم العام فى جودة العملية التربوية .

وأظهرت نتائج الامتحانات للشهادات كمؤشر الجودة التربوية أن نتائج الامتحانات بالتعليم الخاص تفوق بنسبة عالية نتائج الامتحانات بالتعليم العام فى كل المراحل التعليمية مما يظهر أن التعليم الخاص له من الكفاءة والفاعلية وتحقيق أهداف العملية التربوية أكثر من التعليم الحكومى.

وعلى الرغم من أن البعض قد يشك فى هذا المؤشر لجودة التعليم ، ويرجعون ذلك إلى عوامل أخرى ثقافية واجتماعية علاوة على جودة العملية التربوية فى التعليم

الخاص إلا أنه لا يستطيع أحد أن ينكر أن نتائج الامتحانات تعد عاملا مهما من عوامل جودة التعليم فى أى نوع من أنواع التعليم ، ويرجع الكثيرون انخفاض جودة العملية التربوية مقارنة بجودة التعليم الخاص إلى وجود مشكلات كثيرة يعانى منها التعليم العام منها المرتبط بالمعلم وأخرى بالامكانيات والتجهيزات وثالثة بالمبانى وكثافة الفصول وغير ذلك مما كان له الأثر السلبى على جودة العملية التربوية فى التعليم العام ، ولا يعنى ذلك أن التعليم الخاص لا توجد به مشكلات فهو أيضا يعانى من كثير من المشكلات وان اختلفت عن مشكلات التعليم العام مثل العجز فى بعض التخصصات للمعلمين وعدم تأهيل كثير منهم ، وتأخر استيفاء الكتب ، ولذلك لا تظهر دائما جودة التعليم الخاص أفضل منها فى التعليم الحكومى .

وهناك مشكلات مشتركة بين التعليم العام والتعليم الخاص، وهى أيضا لها تأثير على جودة العملية التربوية فى القطاعين من التعليم العام والخاص.

وقد اتضح من خلال عرض بعض الدراسات التى تناولت جودة التعليم العام والتعليم الخاص أنه ليس بصفة دائمة يتفوق التعليم الخاص على التعليم العام فى جودة العملية التربوية ، فالأمر يختلف من مدرسة إلى مدرسة ، ومن منطقة جغرافية إلى منطقة أخرى سواء أكان ذلك بالنسبة للتعليم الخاص أو التعليم العام ، لأن هناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر فى جودة العملية التربوية اجتماعية واقتصادية وثقافية قد تظهر جودة التعليم مرتفعة فى قطاع تعليمى عن الآخر ، وهناك أيضا اهتمام ومتابعة الوالدين فى المدارس الخاصة ، ومستواهم الثقافى والاقتصادى المرتفع له تأثير على إظهار جودة العملية التربوية فى التعليم الخاص.

رابعاً ،تصور مقترح لإيجاد صيغة للتكامل بين التعليم العام والتعليم الخاص لتحقيق أهداف الفرد والمجتمع ،

مقدمة :

تأثرت النظم التعليمية وما زالت فى الدول المختلفة بالعديد من العوامل التى ارتبطت بظروف الحياة فى كل دولة من هذه الدول ومن أهم هذه الظروف السياسية والعالمية والظروف الاقتصادية بما تتضمنه من وسائل إنتاج وثروات طبيعية ، وما تتضمنه من قيم ومعتقدات وظروف جغرافية ، وما تلعبه من دور فى تحديد إمكانيات المجتمع وطرائق المعيشة وأخيرا نظم الحكم السائدة فى هذه المجتمعات .

والأوضاع الداخلية فى دول العالم الثالث . ومنها جمهورية مصر العربية . لا تؤهلها للتعامل بفاعلية مع متطلبات عصر العولمة وتحدياته مما يحتم ضرورة الشروع فى عملية إصلاح داخلى ، وعلى الرغم من أن الإصلاح يجب أن يكون شاملا إلا أنه من المهم التركيز خلال المراحل الأولى على العناصر والمجالات ذات التأثير الأكبر فى دفع عملية التنمية وإعداد الدول المجتمعات للقرن الحالى، وعلى رأس هذه المجالات نظم وسياسات التعليم الذى يمثل عنصرا جوهريا فى هذا الإطار باعتباره المدخل الرئيسى لتنمية قدرات البشر (٦ - ٢١٦).

ومنذ السبعينات وعصر الانفتاح الاقتصادى ظهرت المشكلات الخاصة بالتعليم والتى اهتم الخطاب التعليمى الرسمى بإبرازها ، ومنها قصور الإمكانيات المالية المرصودة للتعليم عن تنفيذ خطط الإصلاح، والتوسع فيه، والعجز عن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام والتفاوت الشديد فى قبول الملزمين من الريف والحضر وانخفاض الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى .

وقد ترتب على ذلك الدعوة إلى تخفيض الميزانية وتقليص دور الدولة فى الانفاق على التعليم العام وبدأ تشجيع إنشاء المدارس الخاصة استنادا على مساهمة القطاع الخاص فى تحمل بعض أعباء التعليم فى المجتمع المصرى ، الأمر الذى أدى إلى التوسع فى حجم التعليم الخاص.

ويرى البعض أن لهذا التوسع سلبيات كثيرة على التعليم العام لأن الدولة اتجهت إلى تخفيض الإنفاق العام، وذلك بإلغاء الدعم الحكومى لبعض السلع والخدمات الأساسية كالسلع الغذائية والخدمات الصحية وترتب على هذا خفض الدخول الحقيقية وزيادة تكاليف المعيشة وبذلك يصبح التعليم ترفا لا تتحمله الدخول المتناقصة، مع قصر التعليم فى كثير من الأحيان على من يستطيعون دفع نفقاته وهو ما يقوم به التعليم الخاص،وترتب على ذلك اختلاف علاقة التعليم العام بالتعليم الخاص عن العلاقة بينهما عبر الفترات التاريخية المختلفة ، وذلك لاختلاف الأدوار التى يلعبها كل منهما تجاه الفرد والمجتمع فى كل فترة من هذه الفترات لأنه يرى البعض أن التعليم الخاص فى ظل المتغيرات المعاصرة يقدم خدمة متميزة يسعى أصحاب هذه المدارس فى معظم الأحيان إلى تحقيق المزيد من الكسب المادى على حساب العملية التعليمية وعلى حساب التعليم الحكومى.

وظهرت العلاقة بين التعليم العام والخاص فى صورة سباق وتنافس بل وصلت فى بعض الأحيان إلى درجة الصراع والعواء والتناقض فى جوانب كثيرة .

لأن هناك تناقضا فى هذه العلاقة والدولة تسعى إلى الاستثمار فى التعليم بشكل يائس وشركات القطاع الخاص تسعى إلى الاستثمار فى التعليم، ولكن بربح أكثر، ويظهر هناك تهديد للمنافسة الجيدة بين التعليم العام والتعليم الخاص للوصول إلى التعليم الأفضل

(٣٦ - ٢٥٦) ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمحاولة تحسين العلاقة بين التعليم العام والتعليم الخاص ومحاولة وضع تصور قد يسهم فى إيجاد صيغة للتكامل بين التعليم العام والتعليم الخاص لتحقيق أهداف الأفراد والمجتمع معا .

أولا . الأهداف التربوية .

- على الرغم من إيمان وزارة التربية والتعليم بوحدة الهدف بين التعليم العام والتعليم الخاص، وهو إعداد أجيال من المتعلمين يسيرون نحو الأفضل بحيث تتوازن وتتكامل شخصياتهم مع المعرفة العلمية بتطبيقاتها الميدانية إلا أنها عند صياغتها لأهداف التعليم الخاص بالقرار الوزارى الخاص بالتعليم **"الخاص"** عام ١٩٩٣ م كان من بينها هدف التوسع فى دراسة لغات أجنبية وبعض المقررات الإضافية التى تقررها المدارس الخاصة وذلك للارتقاء باللغات الأجنبية المطلوبة فى هذا العصر ودراسة مناهج ومقررات خاصة مثل المقررات الدينية الإضافية أو المقررات الأجنبية التى تقررها المدارس الخاصة ، وهذا أسهم فى الازدواجية الثقافية وترتب على ذلك صراعات بين القطاعين من التعليم.

لذا ينبغى مراجعة صياغة أهداف التعليم العام وأهداف التعليم الخاص لإيجاد صيغة متقاربة ومتكاملة بينهما فى الأهداف وإزالة الفجوات التى أحدثتها قوانين **وقرارات** التعليم الخاص للوصول إلى وحدة أو تقارب الأهداف التربوية القابلة للتنفيذ والتطبيق ، وليس وحدة الأهداف النظرية فقط .

- التأكيد فى الأهداف التربوية على أن خصخصة التعليم قبل الجامعى تعنى عملية إنسانية وليس مجرد عملية استثمارية ، وأن خريج المدرسة الخاصة هو إنسان وليس سلعة وأن الإنسان هو صانع التنمية وغايتها وأن التنمية لا تقوم على أسس

اقتصادية فقط بل يجب أن تقوم على أسس ثقافية واجتماعية لا بد منها لبقاء الحاضر وصناعة المستقبل .

- يقوم التعليم العام لقرون كثيرة على أساس بث القيم وتماسك المجتمع ، وعلى نقل المعرفة إلى الأجيال الجديدة ، وهذه الأسس لا تزال تحدث أثرها وتحتاج إلى مناهل ومنطلقات جديدة ليقيم عليها المجتمع فلسفته التربوية فى عصر المعلومات والبعض يرى أن إخفاق المؤسسات التربوية العامة والخاصة فى إنجاز مهمتها يرجع إلى أن الأهداف التربوية لم تكن واضحة ، لذلك ينبغى إعادة صياغة الأهداف التربوية للتعليم العام والتعليم الخاص بصورة متكاملة وواضحة وقابلة للتحقيق مراعية الظروف العصرية الجديدة .
- على الرغم من غموض بعض الأهداف للسياسة التعليمية فى مصر وعدم تطبيق البعض الآخر كما جاء فى وثيقة التعليم التى تحدد السياسة التعليمية إلا أنه من الواضح أنها تدعو إلى تنظيم مشاركة القطاع الخاص فى العملية التعليمية بمختلف مراحلها منذ مرحلة ما قبل التعليم الأساسى حتى مرحلة التعليم الجامعى، وهذا يدعو أيضا إلى مراجعة أهداف السياسة التعليمية لتفعليها مع التأكيد على أن التعليم الخاص يستمد أهدافه ومضامينه من عقيدة وقيم المجتمع المصرى وتاريخه ومع فلسفة التنمية الشاملة للإنسان المصرى فى تفاعله مع المجتمع المصرى ومراعاة ذلك فى أهدافه ومناهجه ووسائله وأدواته .

ثانيا ، التمويل ،

- تعد أزمة تمويل التعليم العام من أخطر وأكبر الأزمات التى تواجه التعليم فى مصر وخاصة فى مراحل التعليم العام ، ولا تبدو فقط هذه الأزمة فى صعوبة الوفاء

بالالتزامات المالية اللازمة لتقديم خدمة تعليمية على مستوى كمى ونوعى مناسب ولكن فى عدم استعداد الدولة لتقديم مساعدات مناسبة للتعليم بنفس السخاء لمجالات أخرى ، وهذا يدعو إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى من بينها مساهمة التعليم الخاص فى تمويل التعليم العام بوسائل وطرق مختلفة منها مثلا تحصيل مبالغ محددة فى صورة دمغات أو غير ذلك من التعليم الخاص لصالح التعليم العام مع تحديد أوجه أنفاقها عن طريق لجان حكومية وشعبية وإخضاعها لمعايير موضوعية لتذهب هذه الأموال لتحسين التعليم العام .

- كما أن تمويل التعليم العام فى مصر يواجه بقيود أساسية فى حركته تتمثل فى كثرة المطالب المتنافسة على إيرادات الحكومة أو الدخل القومى عامة ، وفى ظل هذا التوجه ينبغى التفكير الجاد فى تنويع مصادر التمويل وحشد الموارد وتعبئتها للتغلب على العجز فى الموارد المالية ويتطلب هذا التوجه تشجيع المصادر غير الحكومية لتمويل التعليم العام والعودة مرة أخرى إلى النظر على المساهمة فى تمويل التعليم إلى أنه من أوجه البر والثواب كما كان فى الماضى، كما يتطلب تشجيع المؤسسات التعليمية على تنمية مواردها المالية عن طريق تحويلها إلى مؤسسات انتاجية وبيع منتجاتها عن طريق تكثيف جهودها للحصول على المساهمات المالية التطوعية .
- ينبغى التأكيد على أن التعليم الخاص كان هو الأصل فى قيام التعليم الحكومى وكان يمول من خلال القطاع الخاص، فلاستثمار فى التعليم الخاص هو فى الواقع عودة إلى الأصول، وتوفير للحاجات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة بشرط أن يكون هذا الاستثمار لحساب التعليم وليس على حسابه ، وهذا يستدعى استبعاد

حافز الربح فى ميدان التعليم الخاص أو ضبطه على أقل تقدير ، وتشجيع الجهود الأهلية واللجوء إلى المساعدات الوقفية مرة أخرى والخيرية .

- ينبغى أن تتحمل مؤسسات المجتمع وتنظيماته غير الحكومية نصيبا متزايدا من مسئوليات التعليم العام وأيضا التعليم الخاص إدارة وتنظيما وتمويلا بحيث يساعد ذلك على تركيز جهد الدولة فى توفير التعليم الأساسى الإلزامى، وهناك تجارب ناجحة لبعض الجمعيات الأهلية فى إنشاء كثير من المدارس الأهلية المجانية الناجحة فى قرى وأرياف صعيد مصر وتديرها وتمولها وتسهم مساهمة فعالة فى تدعيم التعليم العام الحكومى.
- ينبغى أن يسعى المجتمع المصرى حاليا إلى تشجيع إقامة المدارس المشتركة **(حكومية . خاصة)** يسهم فى رأسمالها وإدارتها القطاعان الحكومى والخاص وهذا له فوائد كثيرة فالقطاع الحكومى بما يمتلك من خبرات تربوية وإمكانات فنية وعلمية وبحثية والقطاع الخاص بإمكانياته المادية ومعداته يمثلان قوة لاقامة مدارس نموذجية يتوفر بها جميع مقومات نجاح العملية التربوية وتحقيق أهداف الأفراد والمجتمع .

ثالثا . الإشراف والمتابعة .

- من الملاحظ أن الأجهزة الفنية لوزارة التربية والتعليم تختص بمتابعة المدارس الخاصة ، وهذا يعنى أن هناك إشرافا كاملا من وزارة التربية والتعليم والمديريات والإدارات على سير العملية التعليمية من خلال الموجهين الذين يتابعون دوريا مسارتها وكثيرا ما يغلب على الإشراف طابع نقل التعليمات من مصادرها الرسمية وعادة ما يكون من خلال نشرات دورية أو مكاتبات عامة أو توصيات تسجل

فى سجل الزيارات بالمدرسة ومن أجل هذا ينبغى وضع ضوابط ومعايير محددة لكيفية الإشراف والمتابعة من التعليم العام للتعليم الخاص يكون هدفه الأساسى رفع مستوى الأداء وتحسين العملية التربوية وإيجاد نوع من التكامل فى هذا الجانب بين التعليم العام والتعليم الخاص.

- هناك رقابة ومتابعة من التعليم العام على التعليم الخاص فى تحديد المصروفات المدرسية والواقع إن تحديد المصروفات المدرسية يتم بمعرفة الإدارات والمديريات التعليمية وتختلف قيمتها بين المدارس بعضها البعض حيث تقدر أحيانا مصروفات مرتفعة ومرة أخرى مصروفات منخفضة وكلا التقديرين خطأ إذا لم يوجد المعيار السليم الذى يتم بناء عليه تحديد المصروفات والرسوم المدرسية بما يحقق العدالة بين المدارس مما يضطر بعض المدارس إلى التحايل بطرق مختلفة لرفع المصروفات تحت بنود غير معلنة ، ومن هنا يحدث كثير من الصراعات بين التعليم العام والتعليم الخاص، ولا تحقق المتابعة بهذه الطريقة الغرض المنشود من الرقابة على تحديد المصروفات المدرسية حيث أن الفوارق واضحة بين المدارس .

من أجل ذلك ينبغى وضع نظام معين موضوعى ويخضع لمعايير واقعية وليست نظرية لتحديد المصروفات للمدارس الخاصة طبقا لمستوى الخدمات والتجهيزات وإمكانيات المدارس مع مراعاة تحقيق هامش ربح لأصحاب هذه المدارس ، وفى هذه الحالة تكون هناك لجان رقابة موضوعية من التعليم العام والتعليم الخاص ولا تسعى مدارس التعليم الخاص إلى التحايل لرفع المصروفات والرسوم بطرق مخالفة .

❖ ينبغى إيجاد مجلس أو آلية محددة تستطيع القيام بالرقابة والمتابعة على المدارس الخاصة ولكن بطريقة التوجيه والحرص على المصلحة التربوية ودفع التعليم الخاص إلى الإمام وليس بطريقة تصيد الأخطاء **وذلك فى المجالات التالية** :

أ – برامج وخطط الدراسة .

ب – عدد الساعات الدراسية للمقررات المختلفة سواء الأساسية أو الإضافية .

ج – المحتوى العلمى للبرامج والخطط الدراسية خاصة المقررات الإضافية.

د – طرق وأساليب التدريس .

هـ - الضوابط الخاصة بنوعية ومستوى المعلمين القائمين بالمدارس الخاصة ومدى تأهيلهم العلمى وأنماط ونظم تدريبهم وغير ذلك مما يتعلق بالقوى البشرية اللازمة للعمل بالمدارس الخاصة .

❖ ينبغى أن تضع وزارة التربية والتعليم الخطط والبرامج فى شكل أهداف ومؤشرات ومقاييس محددة يمكن اتخاذها كأساس لتقويم العمل والمحاسبة على التقصير فيه وأن تكون هذه المعايير والمؤشرات مقياس للحكم والمتابعة فى النظام التعليمى العام والخاص مع ضرورة الالتزام بتنفيذ ما ورد بقانون التعليم قبل الجامعى بحيث يتم عقاب وتوقيع الجزاء على المدارس المخالفة للقواعد القانونية المنظمة لذلك مع إصدار القرارات التنفيذية التى تؤدى فى النهاية إلى المتابعة الصحيحة وإلغاء كافة أشكال الروتين والبيروقراطية التى عانت منها المدارس فترات طويلة وهذا ينطبق على التعليم العام والتعليم الخاص فى الوقت ذاته.

رابعا ، تكافؤ الفرص التعليمية بين التعليم العام والخاص ،

- على الرغم من تشجيع التوسع فى التعليم الخاص وتخفيض ميزانية ودور الدولة فى الإنفاق على التعليم وتعالت الأصوات التى تنادى بترشيد الإنفاق على التعليم إلا أنه لا ينبغى المساس بمجانية التعليم أو اعتبار التعليم الخاص بديلا فى إتاحة الفرص التعليمية عن التعليم العام لأن ذلك يسهم فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية إلى حد ما ، ولا بد أن تظل الدولة هى المسئولة مسئولة كاملة عن هذه المجانية للتعليم.
- تؤكد البيانات والإحصاءات أن متوسط كثافة الفصول فى التعليم الخاص أقل منها فى التعليم العام فى كل المراحل التعليمية ، كذلك الأبنية التعليمية للمدارس الحكومية متهالكة خاصة الموجودة فى المناطق الشعبية الفقيرة ، ومن هنا ينبغى أنه توجد الحكومة مصادر تمويلية لإنشاء أكبر عدد من المدارس لتقليل كثافة الفصول ومساهمة رجال الأعمال والمستثمرين بمجال التعليم فى ترميم وصيانة المدارس الحكومية كنوع من أنواع التكامل بين التعليم العام والتعليم الخاص .
- المناهج والمقررات الدراسية تمثل بعدا مهما من الأبعاد التى تبرز سياسة الدولة وفلسفتها وهى التى تسهم بقدر كبير فى تكوين عموميات الثقافة لأى مجتمع وتسهم فى إيجاد قدر مشترك ثقافى بين أفراد المجتمع الذى يترتب عليه تماسك المجتمع من أجل هذا ينبغى أن تسعى وزارة التربية والتعليم إلى إيجاد نوع من التقارب الثقافى فى المناهج الدراسية بين التعليم العام والتعليم الخاص وتحاول إدخال بعض المناهج الثقافية للتعليم العام مع المراقبة الدقيقة لمحتوى المقررات الثقافية الإضافية فى التعليم الخاص بحيث لا تحدث فجوة واغتراب ثقافى للطلاب

بهذه المدارس وحتى تخف حدة الازدواجية الثقافية بين التعليم العام والتعليم الخاص.

- ❖ تحقيقا لمبدأ الديمقراطية وحفاظا على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ينبغى إتاحة الفرصة لنسبة معينة من التعليم العام للمتفوقين علميا للالتحاق بالتعليم الخاص من القادرين علميا وغير القادرين ماديا ويمكن تحديد هذه النسبة عن طريق لجان معينة ومعروفة للجميع هذه النسبة ويتم الاختيار بطريقة موضوعية وطبقا لمعايير محددة وهذا سوف يسهم فى التحقيق النسبى لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .
- ❖ على الرغم من الضرورة الملحة التى تدعو إلى مشاركة القطاع الخاص فى التعليم وتخفيض الدولة لنفقات التعليم العام ، لكن ينبغى عدم التوسع فى التعليم الخاص وينبغى أن تحدد نسبة التعليم الخاص إلى التعليم العام طبقا لأوضاع وظروف أفراد المجتمع ، حتى لا يتسبب ذلك فى معاناه الكثير من أفراد المجتمع لرغبتهم فى الحاق أبنائهم بالتعليم الخاص مع عدم مقدرتهم المالية وحتى لا يكون هذا التوسع على حساب انتشار التعليم العام.
- ❖ الالتزام بعدم التوسع فى فتح مدارس أجنبية خاصة إلا لأبناء الجاليات الأجنبية والمقصود بالمدارس الأجنبية التى تخضع فى مناهجها وأساليبها وادارتها لهيئات أجنبية تابعة لدولة بعينها أو مؤسسات عالمية، لما فى ذلك من آثار سلبية على تكوين اتجاهات طبقة المتعلمين بها، وتؤدى إلى وجود ازدواجية ثقافية مما يزيد من حدة الصراع ، كما أنها تمثل نوعا من التبعية لدولة أجنبية.

خامسا ، جودة العملية التربوية في التعليم العام والخاص ،

❖ هناك سباق وتنافس بين التعليم العام والتعليم الخاص، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هناك نظريتين لتوضيح العلاقة بين التعليم العام والتعليم الخاص وجودة العملية التربوية تشير إحداهما إلى أن الأداء بالمدارس العامة أفضل من الأداء بالمدارس الخاصة بينما ترى الأخرى بأن المدارس الخاصة تسبق المدارس الحكومية ، ولكن أصحاب الآراء الأولى تؤكد أن الرأى الأخير يرجع إلى طموحات وأمنيات أولياء الأمور بأن مستويات الأبناء فى المدارس الخاصة تكون أفضل (٤٢ - ١٢٤)

وعلى الرغم من التنافس بين التعليم العام والتعليم الخاص فى هذا الجانب إلا أنه يمكن أن يقدم حلولا للمشكلات القائمة فى القطاعين العام والخاص المؤثرة على جودة التعليم بهما ، وهذا سوف يسهم فى رفع الأداء والجودة فى العملية التربوية بالتعليم العام والتعليم الخاص .

❖ كثير من أولياء الأمور فى المجتمع المصرى يوجهون أبنائهم إلى مدارس التعليم الخاص نظرا لشعورهم بعدم كفاءة العملية التربوية فى التعليم العام وارتفاع جودة التعليم الخاص وهناك تناقض فعلى الرغم من أن كثيرا من أولياء الأمور حالتهم المادية ليست مرتفعة بالقدر الكافى ومع ذلك يفضلون إلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص ، مضحين بأشياء كثيرة يحتاجونها فى حياتهم نظرا لشعورهم بالإهمال الذى أصاب التعليم العام.

ومن هنا ينبغى على المسئولين محاولة التوسع فى التعليم العام ودعمه لمحاولة علاج الخلل والتناقض الموجود بين التعليم العام والتعليم الخاص وعلى الرغم من محدودية التمويل للتعليم العام لكن هناك مشكلات كثيرة مرتبطة بالأداء الإدارى

والتشريعات وحلها لا يحتاج إلى تمويل ويترتب على حلها تحسين العملية التربوية ورفع جودتها بالتعليم العام والخاص.

- ❖ الاستثناءات الموجودة فى القانون الصادر بشأن التعليم الخاص أتاحت الفرصة لأصحاب المدارس الخاصة أن يتجاوزوا تعيين المعلمين المؤهلين تربويا للبحث عن أرخص أجور وأقل تكاليف .

ومن هنا ينبغى أن يوضع تشريع جديد لسد الثغرات وضبط الرقابة على هذا الجانب بحيث لا يعين بهذه المدارس إلا المؤهلون تربويا، ومن هذا المنطلق ينبغى تفعيل المادة الخاصة بإنتداب أو اعارة نسبة ٢٥٪ من معلمى التعليم العام للتدريس فى التعليم الخاص وهذا سوف يسهم فى إيجاد نوع من التكامل بين التعليم العام والتعليم الخاص ويساهم فى رفع جودة العملية التربوية .

- ❖ محاولة إطلاق حرية المدارس العامة والخاصة فى اختيار أسلوب العمل الذى تراه مناسبا ومحققا لوظائفها فى ضوء أحكام القانون وكفالة الحرية الأكاديمية وحرية الفكر والتعبير المهنى ومنع مدير المدرسة بعض السلطات للتصرف فى الأمور المستعجلة التى تسهم فى رفع جودة العملية التربوية.
- ❖ يجيز القانون إعادة تعيين من تنتهى خدمتهم ببلوغ السن القانونية للعاملين بالتعليم العام بمكافأة شاملة بشرط أن يكون لائقا صحيا للعمل بالمدرسة الخاصة ويصدر بذلك قرار من المديرية أو الإدارة التعليمية ولكن القانون يشترط مرور ثلاث سنوات على تركه العمل بالتعليم العام ولا يوجد مبرر لهذا الشرط ولذلك ينبغى إلغاء مثل هذه الشروط التى تعيق التعاون بين التعليم العام والتعليم الخاص فالتعليم الخاص فى حاجة إلى أصحاب الخبرات الذين يساعدون فى رفع جودة العملية التربوية وفى نفس الوقت نوع من التعاون بين التعليم العام والتعليم الخاص.

سادسا : أشكال وصور للتكامل بين التعليم العام والتعليم الخاص:

- ضمانا لسلامة العملية التعليمية وضرورة إصلاح التعليم وفقا لظروف وأهداف المجتمع وبما يتناسب مع قيم المجتمع وتقاليده وعقائده وفى الوقت ذاته يتلاءم مع متطلبات العصر لتحقيق التنمية الشاملة ينبغى إيجاد نوع من التكامل بين التعليم العام والتعليم الخاص وأحد صور التكامل وحفاظا على مستوى الكفاءة المقررة لهيئات التدريس بالتعليم الخاص يلزم أن تساعد الإدارات التعليمية والتوجيه الفنى المدارس الخاصة على استكمال هيئات التدريس بها فى كل مادة دراسية بالإعارة طبقا للمعدلات المقررة فى الخطة الدراسية .
- دعم رجال الأعمال أصحاب المدارس الخاصة للتعليم العام من خلال المشاركة فى عمليات تطوير الأداء داخل المدارس والمساهمة فى إجراء الدراسات الخاصة بالتطوير مع تحديد مجالات الإصلاح المطلوبة وتقديم المساهمات المادية والمساهمات الفنية للجهات المعنية للقيام بهذه الدراسات وهذا يمثل صورة من صور التكامل والتناسق بين التعليم العام والتعليم الخاص .
- حتى يحدث التكامل والتناسق بين التعليم العام والتعليم الخاص لا بد للأخير ان يعلى القيم الروحية إلى حد ما على حساب القيم المادية والقيم الجماعية على حساب القيم الفردية وقيم التكامل على حساب قيم الصراع لأن هناك مبررات كثيرة تؤكد الحاجة إلى تعليم خاص جنبا إلى جنب مع التعليم الحكومى بحيث يكمل أحدهما الأخر .
- هناك صور أخرى للتكامل بين التعليم العام والتعليم الخاص كالتالى:

أ – المسابقات التى تجرى بين التعليم العام والتعليم الخاص :

يمكن للمدارس الحكومية والمدارس الخاصة أن تقوم بعمل مسابقات علمية بينهما لتشجيع وتحفيز العملية التربوية والتعليمية ولتحقيق التكامل العلمى والمعرفى

بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة . وهناك كثير من الأنشطة الرياضية والأنشطة الفنية والترفيهية التى يمكن أن تقام فيها مسابقات بين التعليم العام والتعليم الخاص وهذا يسهم فى التقارب بين تلاميذ التعليم العام وتلاميذ التعليم الخاص ويزيل الفجوة الاجتماعية والعلمية بين طلاب كل من التعليم الخاص وطلاب التعليم العام.

ب — المعارض للتعليم الخاص والتعليم العام :

يمكن لمدارس التعليم العام عمل معارض لإبراز الأعمال الفنية للطلاب مع عمل مسابقات فى المعارض للمدارس الحكومية والمدارس الخاصة وهى تبرز الأعمال الفنية للطلاب الموهوبين ، وكذلك عروض الطلبة فى شكل مظاهرات سلمية تعبيرا عن مشاعرهم تجاه القضايا المختلفة التى تشكل الرأى العام ، وهذه الأشياء سوف تسهم فى تحقيق الانتماء والحس الوطنى لدى التلاميذ بالمدارس سواء أكانت عامة أو خاصة بل تسهم فى التقارب الفكرى والثقافى لهما .

ج — المساعدات (مادية معنوية) :

وذلك من خلال تقديم المعونات من المدارس الخاصة للمدارس الحكومية كأدوات كتابة أو أجهزة أو غيرها من المساعدات المادية والمعنوية حتى يحدث تقارب ثقافى واجتماعى ومعنوى بين تلاميذ المدارس الخاصة وتلاميذ المدارس العامة.

د — عقد الندوات :

يمكن عقد ندوات دينية وثقافية وعلمية مشتركة بين مدارس التعليم العام ومدارس التعليم الخاص بحيث يكون محتوى هذه الندوات يتمشى مع العقائد والقيم والتقاليد المشتركة لدى أفراد المجتمع المصرى، وهذا سوف يسهم فى تخفيف حدة الصراعات الثقافية والدينية والازدواجية الثقافية بين طلاب القطاعين من التعليم.

(هـ) التدريب :

يمكن أن تتبادل المدارس الحكومية والمدارس الخاصة الزيارات والتجارب والخبرات وتنظيم برامج التدريب للمعلمين والتلاميذ والأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من العاملين فى المدارس الحكومية والمدارس الخاصة .

(و) الإدارة العامة للوسائل التعليمية .

تعد الإدارة العامة للوسائل التعليمية بالتعليم العام المصدر الرئيسى لتصميم وإنتاج الوسائل التعليمية على المستوى القومى ، وقد لوحظ أن التعليم الخاص محروم تماما من خدمات الإدارة العامة للوسائل التعليمية على المستوى المركزى والمحلى فيما عدا بعض العروض الضوئية التى يقوم بها متطوعون من المكتبة المركزية للأفلام التعليمية لعدد محدود من المدارس الخاصة بناء على خطابات ترسلها إدارات هذه المدارس ترجوا فيها الموافقة على عرض أفلام تعليمية بمدارسها بشكل استثنائى وقد اتضح أن المدارس الخاصة ليس لها نصيب من الوسائل التعليمية التى توزع على الإدارة العامة على المحافظات ولا يسمح لهذه المدارس بالاستفادة من خدمات أقسام الوسائل التعليمية كالتوجيه الفنى وغير ذلك، ومن هنا ينبغى ربط الإدارة العامة للوسائل التعليمية بهذا القطاع من التعليم حتى يستفيد من خطة التطوير التى تحددها الوزارة فى إستراتيجيتها وفى إجراءاها .

خاتمة :

بعد عرض العلاقة بين التعليم العام والتعليم الخاص من عدة جوانب من الجانب التاريخى وفى ضوء تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، والعلاقة بين القطاعين وجودة التعليم ثم التوصل إلى تصور مقترح قد يسهم فى الوصول إلى صيغة للتكامل بين التعليم العام والتعليم الخاص، حيث إننا فى أمس الحاجة حاليا فى ظل المتغيرات المعاصرة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التى يمر بها المجتمع المصرى ، والأوضاع الداخلية لهذا المجتمع والتحديات الكثيرة التى تواجهه إلى عملية إصلاح شامل للسياسة التعليمية ونظمها بصفة عامة لمواجهة هذه التحديات ، وتكامل التعليم العام مع التعليم الخاص سوف يسهم فى توفير الخدمات التعليمية والتربوية لأفراد المجتمع على نحو يتضافر معه النوعان فى تشكيل النظام التعليمى واندماجهما معا فى إطار سياسة تعليمية عامة تتبناها الدولة وتحقق أهداف الفرد والمجتمع .

المراجع :

١ – **احمد محمد نبوى حسب النبى** ، "بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسى فى مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل حتى عام٢٠١٧"، **رسالة دكتوراة** ، كلية التربية جامعة عين شمس، ٢٠٠١م.

٢ – **أحمد مختار مكى** ، "المجتمع المصرى بين التعليم الحكومى والتعليم الخاص ، دراسة تحليلية "، **المؤتمر العلمى السنوى الأول مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة** ، كلية البنات ، جامعة عين شمس، ٢٥ – ٢٦ يونيو ٢٠٠٢م.

٣ – **أمال العرياوى المهدى**، "تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادى على التعليم قبل الجامعى فى مصر ، دراسة تحليلية"، **مجلة البحوث النفسية والتربوية**، مجلة علمية محكمة، العدد الثالث ، السنة الثالثة عشر، كلية التربية جامعة المنوفية ، ١٩٩٨م.

٤ – **تودرى مرقص حنا** ، " الأصول التاريخية لقضايا التعليم الخاص فى مصر " ، **دراسات تربوية** ، سلسلة أبحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة ، المجلد الثانى ، الجزء الثامن، القاهرة : عالم الكتب ، سبتمبر ١٩٧٨م.

٥ – **حسن الفقى** ، **التاريخ الثقافى للتعليم فى مصر** ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١م.

٦ – **حسنين توفيق إبراهيم** ، " العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية، **عالم الفكر**، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، أكتوبر ، ديسمبر ١٩٩٩م.

٧ – **رسمى عبد الله رستم** ، **إشراف الدولة على التعليم الخاص**، دراسة ميدانية ، القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٥م.

٨ – **زينب عبد العظيم** ، " صندوق النقد الدولى والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية، جوانب سياسية ، دراسة للإصلاح الاقتصادى فى غانا وشيلى

ومصر" ، **كتاب الاهرام الاقتصادى** ، العدد (١٤٣) ، القاهرة : مؤسسة الأهرام، ١٩٩٩م.

٩ - **سعيد إسماعيل على** ، **التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين** ، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٩٨م.

١٠ - ـــــــــ ، " **التعليم والخصخصة" ، كتاب الأهرام الاقتصادى**، العدد (١٠٥١)، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٩٦م.

١١ - ـــــــــ ، " مستقبل التعليم المصرى فى ظل الخصخصة"، **دراسات تربوية** ، سلسلة أبحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة، المجلد الثامن ، الجزء (٥٢) القاهرة، عالم الكتب ، ١٩٩٣م.

١٢ - ـــــــــ ، "التعليم المصرى بين القطاع العام والقطاع الخاص" **دراسات تربوية**، سلسلة أبحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة ، المجلد السابع، الجزء (٤٥)، القاهرة: عالم الكتب ، ١٩٩٢م.

١٣ - **سعيد إسماعيل على** ، "**تاريخ التربية والتعليم فى مصر**، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥م.

١٤ - **صلاح الدين جوهر**، " بعض القضايا والتساؤلات المتصلة بالتعليم الخاص فى مصر" ، **المؤتمر العلمى الثالث للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم** المنعقد بمعهد التخطيط القومى فى الفترة من ١٥ - ١٧ أكتوبر ١٩٩٤م، القاهرة : الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم ،١٩٩٤م.

١٥ - **ضياء زاهر**، "تأملات فى مسألة المشاركة الشعبية فى التعليم"، **دراسات تربوية** ، سلسلة أبحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة ، المجلد السابع، جزء (٤٥)، القاهرة: عالم الكتب ، ١٩٩٢م.

١٦ – **عبد السلام الشبراوى عباس**، " الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم" ، **المؤتمر العلمى السنوى الأول، مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية الخاصة**، كلية البنات جامعة عين شمس ، ٢٥ – ٢٦ يونيو ٢٠٠٢م.

١٧ – **عبد الفتاح مراد ، شرح قوانين التعليم العام والتعليم الخاص**، ودور الحضانة ، الإسكندرية : شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر، ٢٠٠٢م.

١٨ – **عرفات عبد العزيز سليمان ، اتجاهات التربية عبر العصور، دراسة تحليلية مقارنة** ، القاهرة :بدون ناشر،١٩٩٨م.

١٩ – **عفاف محمد جابل**، " بعض معوقات مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة فى مصر"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادى ، ٢٠٠١م.

٢٠ – **فؤاد أبو إسماعيل وآخرون** ، " إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة" ، **وقائع لقاء الخبراء حول إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة**، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ديسمبر ١٩٩٩م.

٢١ – **فؤاد حلمى أحمد** ، " صيغ مقترحة لدور القطاع الخاص فى التعليم قبل الجامعى " ، **صحيفة التربية** ، القاهرة : رابطة خريجى معاهد وكليات التربية ، السنة التاسع والأربعون، العدد الأول ، أكتوبر ١٩٩٧م.

٢٢ – **محسن خضر، من فجوات العدالة الاجتماعية** ،القاهرة: الدار اللبنانية المصرية، ٢٠٠٠م.

٢٣ – **محمد صديق محمد حسن**، "خصخصة التعليم بين الربحية المادية وتطلعات الحكومات"، **مجلة التربية**، تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد (١٢٢) السنة السادسة والعشرون ، سبتمبر ١٩٩٧م.

٢٤ - **محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات التعليم**، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية ١٩٩٩م.

٢٥ - **ملكة أبيض**، "التعليم العام والتعليم الأهلى ، مواقف جديدة ، **مجلة التربية** ، تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد السادس والعشرون بعد المائة، السنة السابعة والعشرون ، سبتمبر ١٩٩٨م.

٢٦ - **منى أحمد صادق**، "التبعية الثقافية فى التعليم قبل الجامعى رؤية أولوية ، **بحوث ندوة مركز البحوث العربية**، القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٩م.

٢٧ - **ميادة محمد فوزى الباسل**، " خصخصة بعض مدارس التعليم العام فى مصر ، دراسة ميدانية، **مجلة التربية**، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (٢٩) ،أبريل ٢٠٠١م.

٢٨ - وزارة التربية والتعليم، **احصاءات التعليم قبل الجامعة لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١م** ، القاهرة : الادارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى بالوزارة ، ٢٠٠٢م.

٢٩ - ــــــــــ ، **قرار وزير التعليم رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٦م بشأن التعليم الخاص**، ط ٤، القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٤م.

30 – Bahola, H."World Trends and Issues in Adult Education on the Eve of the 21 Century", **International Review of Education**, Vol 44, No 5 – 6 ,1998.

31 – Beckelt, Francis, "This Love Affair Could Go Further ", **New Statesman**, (London) , Vol 130, July 10, 2001.

32 – Brasinston, David, " The Difference that Choice Makes" **The Economist**, (U.S.A), Vol 35, January 22, 2001.

33 – Brian, Knight, Delegated Financial Management and School Effectiveness in Clive Dimniock (Ed) **School Effectiveness**, (London) , Routldge, 1993.

34 – Darder, Willian, " Private Schools and Public Schools Achievement", **The Journal of Human Resources**, Vol 34, No 4, 1999.

35 – Haselow , Douglas , " Funding Formula for State Schools is Unfair", Available on line at www. biz-journals. com /milwaulceed/stories/editorial. html retieved on october 10, 2002.

36 - Jooly, James, "Big Profets Mean Better Schools, Privetization Would Improve Standerds in British Schools", **New Statesman**, Vol 129, No 4, January 31, 2000.

37 – Kewy, Gavn & Legrand, Julian, " Should Labour Go Private : Role of Business in Running Public Services", New Statesman, Vol 129, August 10, 2000.

38 – Moranto , Robert, " Does Private School Competition Warn Public Schools", **Political Research Quarterly**, Vol 53, No 1 ,2000.

39 – Rufo, Patricia, To Wards a new Typolgy of Public and Private Schools ", Ph D, Disseration , Coloumbia University, 1995.

40 – Salmi, J, "Equity and Equality in Private Education, The Haitian Paradox", **Journal of Comparative Education**, Vol 30, No 2, 2002.

41 – Simon, Christopher & Lourich, Nicholas", Private School Enrollment and Public School **Performance Policy Studies Jounrnal**, Vol 24 (Winter) 1996.

42 – Wrincklt, Robett& Stewart Jaseph & Poseph, Polizard, J.L.A. , "The Quality of Public and Private Schools", **American Journal of Palitical Sciemce** , Vol 43, No 4, 1999.